محددات الثقة بين الأزواج في إطار نظرية التبادل الاجتماعي لجورج هومانز "دراسة ميدانية على عينة من المتزوجين"

د/ مروة سليمان علي *

مستخلص

تُبرز هذه الدراسة أهمية الثقة في العلاقات الزوجية من منظور نظرية التبادل الاجتماعي، حيث تُعد الثقة عنصرًا جوهريًا في بناء علاقات مستقرة ومستدامة بين الزوجين. وتُظهر نتائج الدراسة أن تحقيق التوازن بين المنافع والتكاليف—سواء كانت مادية أو عاطفية—يسهم في تعزيز التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل، مما يؤدي إلى رفع مستوى الثقة داخل العلاقة الزوجية. وقد أظهرت البيانات الإحصائية تجانسًا كبيرًا في استجابات العينة، مما يعكس توافقًا واسعًا حول العوامل المؤثرة في الثقة، مثل الاحترام، الأمان النفسي، والتعاون في إدارة الحياة اليومية.

من الجانب التطبيقي، توصي الدراسة بضرورة تطوير مهارات التواصل بين الزوجين، وتوزيع الأعباء بعدالة، وتعزيز التفاهم المشترك حول الاحتياجات الفردية، مع أهمية إطلاق حملات توعية مجتمعية حول مفاهيم العدالة والتوازن في العلاقات الأسرية. أما من الناحية البحثية، فتقترح الدراسة دمج مفاهيم نظرية التبادل الاجتماعي في الإرشاد الأسري، وتطوير أدوات قياس دقيقة، واختبار مدى صلاحية النظرية في البيئات الثقافية العربية. وتؤكد أن الثقة الزوجية تُبنى عبر التفاعل الواعي والشفاف، ما يجعلها أداة حيوية في تعزيز استقرار الأسرة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الثقة بين الأزواج، نظرية التبادل، توزيع المنافع والتكاليف.

*) **مدرس النظرية الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة سوهاج.**

Abstract:

This study highlights the importance of trust in marital relationships from the perspective of Social Exchange Theory, emphasizing that trust is a fundamental element in building stable and sustainable relationships between spouses. The study's findings indicate that achieving a balance between benefits and costs—whether material or emotional—contributes to enhancing mutual understanding, cooperation, and respect, which in turn raises the level of trust within the marital relationship. Statistical data revealed a high level of consistency in the participants' responses, reflecting broad agreement on the key factors influencing trust, such as respect, emotional security, and cooperation in managing daily life.

From a practical standpoint, the study recommends the development of effective communication skills between spouses, fair distribution of responsibilities, and the strengthening of mutual understanding of individual needs. It also stresses the importance of launching community awareness campaigns around concepts of justice and balance in family relationships. On the research level, the study proposes integrating Social Exchange Theory into family counseling programs, developing precise measurement tools, and testing the theory's applicability in Arab cultural contexts. Ultimately, the study affirms that marital trust is built through conscious and transparent interaction, making it a vital tool for promoting family and societal stability.

Keywords: Trust between spouses, Exchange Theory, Distribution of benefits and costs.

مقدمة:

ما الذي يجعل العلاقة الزوجية تدوم وتزدهر رغم التحديات والضغوط اليومية المتزايدة؟ وكيف يمكن للثقة أن تبقى متماسكة في ظل تقلبات الحياة ومتطلبات العلاقة؟ هل تُبنى الثقة على العواطف وحدها، أم أنها تعتمد على توازن دقيق بين ما يُعطى وما يُؤخذ؟ ومتى تتحول العلاقة الزوجية إلى ساحة تبادل تحكمها معادلات المنفعة والخسارة؟ وهل تخضع العلاقات الزوجية فعلاً لمنطق التبادل الاجتماعي كما تفترضه بعض النظريات الاجتماعية؟ هذه الأسئلة تطرح نفسها بإلحاح في زمن أصبحت فيه الثقة عملة ثمينة، والاستقرار العاطفي أمرًا نادرًا.

تُعد الثقة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية والمجتمعية. فقد أكد العديد من العلماء والمفكرين الاجتماعيين، منهم أرو (١٩٧٤)، وبلو (١٩٦٤)، وفوكوياما (١٩٩٥)، وبوتنام (١٩٩٥)، وزيمل (١٩٧٨)، على الدور الحيوي للثقة في بناء الروابط الاجتماعية وتسهيل التفاعلات بين الأفراد. كما اعتبرها مفكرون كدوركايم وفيبر وبارسونز حجر الزاوية للعلاقات الاجتماعية المستدامة. ولا تزال الثقة تحتل مكانة بارزة في علم الاجتماع المعاصر، إذ تُعتبر عاملًا رئيسًا في تحقيق التعاون والعمل الجماعي والتضامن والنظام الاجتماعي، بل وأيضًا في ترسيخ مبادئ الديمقراطية (Robbins, 2016).

انطلاقًا من هذه الأهمية، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أبعاد الثقة الزوجية من منظور نظرية التبادل الاجتماعي، لفهم محدداتها وديناميكياتها في الحياة اليومية بين الأزواج. وتكمن أهمية هذا المنظور في قدرته على الجمع بين البُعد العاطفي للعلاقة الزوجية والبُعد العقلاني الذي يحكم التبادلات الاجتماعية، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي تعيشها المجتمعات الحديثة، والتي زادت من تعقيد العلاقات الزوجية ورفعت من مستوى التحديات المرتبطة ببناء الثقة بين الزوجين.

علاوة على ذلك، تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية في الأدبيات العربية، حيث ما تزال الدراسات التي تربط بين الثقة الزوجية ونظرية التبادل الاجتماعي محدودة. ومن خلال التركيز على البيئة المصرية ذات الخصوصيات الثقافية والاجتماعية المميزة، تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج تفسيري يأخذ في الاعتبار البُعد الثقافي المحلي. كما تطمح إلى استخلاص توصيات عملية تسهم في دعم الأزواج وتعزيز استقرارهم النفسي والاجتماعي، مما ينعكس إيجابًا على بنية الأسرة والمجتمع ككل.

في ظل السياق المصري المعاصر، حيث تتشابك الضغوط الاقتصادية مع التقاليد الثقافية والأدوار الجندرية، تتزايد أهمية دراسة محددات الثقة بين الأزواج كمدخل لفهم ديناميكيات العلاقة الزوجية. وبالاستناد إلى إطار نظرية التبادل الاجتماعي، ستعمل هذه الدراسة على فحص العوامل المؤثرة في بناء واستمرار الثقة بين الزوجين. ومن خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من المتزوجين، سيتم تحليل تأثير متغيرات مثل جودة التواصل، والعدالة المدركة، والدعم العاطفي، وتقاسم الأدوار والمسؤوليات على مستوى الثقة داخل العلاقة الزوجية.

تبرز أهمية هذا البحث من خلال العلاقة الوثيقة بين الثقة ونظرية التبادل الاجتماعي، التي تنظر إلى الزواج كعلاقة تبادلية تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتوزيع العادل للمنافع والتكاليف. إذ تمثل الثقة الشرط الأساسي لنجاح واستمرار العلاقة الزوجية، كونها الضامن لاستمرارية التبادل الإيجابي بين الطرفين. وبناءً عليه، يهدف البحث إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في تشكيل الثقة الزوجية وتحليل انعكاساتها على استقرار العلاقة الأسرية، وذلك بهدف تقديم توصيات عملية تُعزز فاعلية برامج الإرشاد الأسري وتدعم استقرار المجتمع.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تُعد الثقة من المفاهيم الأساسية التي تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز التفاعلات الاجتماعية وتقوية الروابط بين الأفراد. ورغم استخدامها الواسع في مجالات متعددة، لا تزال تعاني من غموض في تعريفها ودلالاتها في الأدبيات العلمية. فهي تُفهم تارة كعلاقة شخصية يومية، وتارة أخرى كمفهوم مؤسسي يتعلق بالثقة في الهيئات والمنظمات. هذا التباين يطرح تحديات في فهم طبيعة الثقة وآليات بنائها واستدامتها في السياقات المختلفة. وفي إطار العلاقات الاجتماعية، تبرز الثقة بوصفها عاملًا رئيسيًا في استقرار الروابط، لاسيما في العلاقة الزوجية، حيث تسهم في تعزيز الترابط العاطفي والتعاون والرضا طويل الأمد بين الشريكين. ومع ذلك، ما تزال طبيعة تكوين الثقة الزوجية وتأثيراتها بحاجة إلى بحث وتحليل معمق، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة التي أعادت تشكيل ديناميات الأسرة.

وفي هذا السياق، تزداد الحاجة إلى فهم محددات الثقة بين الأزواج من منظور نظري متكامل، مثل نظرية التبادل الاجتماعي. فوفقًا لهذه النظرية، لا تُفهم الثقة كمجرد شعور عاطفي، بل كعملية ديناميكية تنشأ من إدراك الطرفين لتوازن التكاليف والمنافع المتبادلة في العلاقة. فعندما يشعر كل من الزوجين بأن مساهماته—سواء كانت عاطفية، مادية أو اجتماعية—تُقابل بالعدل والتقدير، فإن مستوى الثقة بينهما يتعزز. انطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة

على السؤال الرئيس: ما هي محددات الثقة بين الأزواج في إطار نظرية التبادل الاجتماعي؟ كما تسعى إلى استكشاف أثر التوقعات والتبادلات والمواقف المتبادلة بين الزوجين في بناء هذه الثقة واستمرارها.

مع تطور الحياة في القرن الواحد والعشرين، أصبحت الثقة أكثر أهمية من أي وقت مضى، خصوصًا مع الزيادة الكبيرة في التعاون عن بُعد، سواء مع الأطراف المعروفة أو غير المعروفة، وهو ما عززته الجائحة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تزداد الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود بين المنظمات والدول، مما يجعل الثقة ضرورة حتمية في كافة المجالات. وقد أثار ماكس فيبر القلق حول غياب الثقة في المجتمعات الحديثة وأثر ذلك على الأداء الاجتماعي. في السياق ذاته، ربط نيكلاس لوهمان بين الثقة وقدرة المجتمع على التعامل مع التعقيدات والمخاطر المتزايد (كمال، وبوتكة،٢٠١٤)، وفي هذا الإطار، برزت الثقة كعنصر أساسي في الأسواق وفي التفاعلات الاجتماعية الكبرى، حيث تزداد العلاقات المبنية على الثقة في حل محل علاقات القوة في المنظمات. مع زيادة التحديات التي تواجه تطبيق الضوابط الرسمية في البيئات المترابطة والعالمية، أصبحت الثقة أمرًا حيويًا لضمان استقرار العلاقات الاجتماعية. بينما تركز العديد من الدراسات على الثقة في المؤسسات الحكومية، فإن الثقة بين الأفراد – وخاصة الأزواج – تقدم جوانب إضافية لهذه الظاهرة التي تحتاج إلى دراسة مستقلة. وفي هذا السياق، تعتبر الثقة بين الزوجين نموذجًا للتبادل الاجتماعي الذي يعتمد على فهم مشترك بين الطرفين، حيث تكون الثقة وسيلة لتسهيل التفاعلات وتقليل التكاليف الاجتماعية.

تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى تزايد لافت في معدلات الطلاق في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة، فقد سجل عام ٢٠٢٢ نحو ٢٦٩,٨٣٤ حالة طلاق، مقابل ٢٥٤,٧٧٧ حالة في عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة بلغت ٥.٩%. كما شهدت عقود الزواج بدورها ارتفاعًا، حيث بلغت ٩٢٩,٤٢٨ عقدًا عام ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ٨٨٠,٠٤١ عقدًا في ٢٠٢١، بنسبة زيادة قدرها ٥.٦%. وتوزعت هذه العقود بين الحضر والريف، إذ بلغ عدد عقود الزواج في الحضر ٣٨٤,٤٦٨ عقدًا (٤١.٤%)، مقابل ٥٤٤,٩٦٠ عقدًا في الريف (٥٨.٦%). كما أظهر التقرير أن أعلى نسبة للزواج كانت في الفئة العمرية من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ عامًا بنسبة ٤٠.٣% من إجمالي العقود، في حين كانت النسبة الأدنى في الفئة العمرية ٧٠ سنة فأكثر بنسبة ٠.٥% فقط. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣).

وتعكس الزيادة الملحوظة في معدلات الطلاق في المجتمع المصري، كما أظهرتها الإحصاءات الرسمية السابقة لعام ٢٠٢٢، مؤشرات مقلقة بشأن استقرار العلاقات الزوجية، الأمر الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة العوامل المؤثرة في ديمومة هذه العلاقات. وفي هذا السياق، تبرز الثقة بين الزوجين كأحد المكونات الأساسية التي قد تُفسر جانبًا من هذه الظاهرة. فعندما تضعف الثقة المتبادلة نتيجة لغياب التقدير، أو عدم وضوح التوقعات، أو اختلال في توازن التبادل بين الطرفين، فإن العلاقة تصبح أكثر هشاشة وعرضة للتفكك. ووفقًا لنظرية التبادل الاجتماعي، فإن الشعور بانعدام العدالة في توزيع المساهمات داخل العلاقة – سواء كانت عاطفية أو مادية أو سلوكية – يؤدي إلى تآكل الثقة وارتفاع احتمالية الانفصال. وبالتالي، فإن ربط ظاهرة الطلاق بتراجع مستويات الثقة بين الأزواج يسهم في فهم أعمق لديناميكيات الحياة الزوجية، ويدعم الحاجة إلى تحليل هذه المحددات من منظور نظري منظم، يُمكن أن يُسهم في صياغة تدخلات اجتماعية ونفسية تستهدف تعزيز الثقة واستقرار الأسرة.

تُشكّل الثقة بين الأزواج أحد المكونات الجوهرية في العلاقة الزوجية، إذ تُبنى على أساس التبادل الاجتماعي القائم على المصلحة المتبادلة. ففي إطار الزواج، تُسهم الثقة في ترسيخ الاستقرار بين الطرفين، وتعكس مستوى من الفهم المشترك الذي يرتكز على أهداف ومواقف محددة تجمع بين الزوجين. ولا تقتصر الثقة هنا على كونها شعورًا عاطفيًا، بل تُعد نمطًا من التبادل الثنائي القائم على توقعات متبادلة بشأن سلوك كل طرف في المستقبل (Wilson, 2011). ومن هذا المنطلق، تقوم الثقة على المعرفة المتبادلة التي تسمح باتخاذ قرارات مشتركة مبنية على إدراك كل طرف لتصرفات الآخر. ويتطلب بناء هذه الثقة تقييمًا دائمًا للأفعال والسلوكيات، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على استمرارية العلاقة الزوجية واستقرارها. وبالاستناد إلى نظرية التبادل الاجتماعي، يمكن تحليل كيفية تفاعل الأزواج وتبادلهم للمنافع، وهو ما يُعزز من تنمية الثقة بينهما بمرور الوقت.

من جهة أخرى، تبرز أهمية الثقة الثنائية في تسليط الضوء على الجانب الاستراتيجي للعلاقات الزوجية. إذ يواجه كل طرف تحديات تتعلق بمستوى الثقة التي سيمنحها للطرف الآخر. إن اتخاذ القرار بين الزوجين يعتمد بشكل كبير على التوقعات حول سلوك الطرف الآخر، مما يجعل سمعة الآخر ومصداقيته من العوامل الحاسمة في بناء الثقة داخل العلاقة. في العلاقات الزوجية، تكون الثقة أساسًا لفهم سلوك الشريك واتخاذ قرارات حياتية مهمة بناءً على تلك التوقعات. لذلك، فإن دور المصداقية والتوقعات بشأن سلوك الطرف الآخر يعد من العوامل

الحاسمة التي تؤثر في بناء الثقة بين الأزواج. لذلك، تكمن أهمية دراسة الثقة بين الأزواج في تقديم فهم أعمق للديناميكيات التي تؤثر في العلاقات الأسرية. يمكن لعوامل مثل التوقعات الشخصية والظروف الاجتماعية والمواقف المتبادلة أن تؤدي دورًا رئيسيًا في تشكيل مستوى الثقة بين الزوجين. لذلك من خلال هذه الدراسة، ستحاول الباحثة تحديد كيفية تأثير هذه العوامل على علاقات الأزواج، مما يساهم في فهم أفضل لكيفية تعزيز الثقة بين الزوجين ضمن إطار نظري متكامل. وهذا يمكن أن يوفر رؤى قيمة في كيفية تفعيل الثقة كأداة أساسية لاستقرار العلاقة الأسرية.

في ضوء تعقيد العلاقات الاجتماعية الحديثة وتزايد التحديات اليومية التي تواجه الأزواج، أصبح من الضروري توجيه الجهود البحثية نحو فهم العوامل النفسية والاجتماعية التي تُعزز من الثقة داخل الحياة الزوجية. فالثقة لا تُبنى فقط على المشاعر، بل تتطلب سلوكيات ملموسة وتفاعلات مستمرة تُعكس من خلالها نوايا الطرفين ودرجة التزامهما المتبادل. ومن هنا، يُعد تحليل آليات تبادل الدعم، وتقدير التضحيات، والاعتراف بالجهد المتبادل داخل العلاقة مدخلًا لفهم أعمق لعملية بناء الثقة وكيفية المحافظة عليها في ظل المتغيرات الاجتماعية المتسارعة.

وقد أظهرت دراسة د. سهير صفوت عبد الجيد عبد اللطيف (٢٠٢٠) أهمية تطبيق نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير أسباب الخلافات الزوجية بالمجتمع المصري، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من البحث في هذا المجال لدعم استقرار العلاقات الزوجية. وقد أُجريت الدراسة بمنهج وصفي، واعتمدت على مقابلات مع عينة عمدية مكونة من ثلاثين زوجًا تنوعت أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ عامًا، مع مراعاة التركيب الطبقي، والمستوى التعليمي والمهني. وركزت الدراسة على الأزواج حديثي الزواج وكذلك الأزواج ذوي الخبرة الطويلة. وأظهرت النتائج تراجعًا في علاقات التبادل القائمة على المكافآت المادية والمعنوية، مع هيمنة الاتصالات السلبية والأنانية، وضعف اللطف والاحترام المتبادل، وهو ما يُفسر وجود خلافات تؤدي أحيانًا إلى الطلاق، وذلك بسبب جفاف المشاعر بين الزوجين. (عبد اللطيف، & د. سهير صفوت عبد الجيد. ٢٠٢٠)

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت مفهوم الثقة في السياقات المؤسسية، مثل الثقة في الحكومة أو في بيئة العمل أو في العلاقات المهنية، إلا أن **هناك نقصًا ملحوظًا في الدراسات التي تستكشف مفهوم الثقة في العلاقات الشخصية، وخصوصًا بين الأزواج، ضمن إطار نظري متكامل كنظرية التبادل الاجتماعي.** فقد ركزت العديد من الأدبيات على الجوانب العامة للثقة، متغاضية عن تعقيداتها الدقيقة داخل العلاقة الزوجية، التي تُعد من أكثر العلاقات الإنسانية

حساسية وتشابكًا. ويُعد هذا النقص البحثي فراغًا معرفيًا مهمًا يستوجب التوقف عنده، نظرًا لما تمثله الثقة من عنصر حاسم في نجاح العلاقة الزوجية واستمراريتها، خصوصًا في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسات ميدانية تسعى إلى تحليل هذه الثقة داخل الأسرة من خلال عدسة نظرية قادرة على تفسير التفاعلات المتبادلة بين الزوجين بشكل واقعي ومنهجي، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة من خلال توظيف نظرية التبادل الاجتماعي كنموذج تفسيري لفهم محددات الثقة بين الأزواج.

علاوة على ذلك، تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المرتبطة بنظرية التبادل الاجتماعي، التي تعد من النظريات الأساسية لفهم العلاقات بين الأفراد باعتبارها مبنية على تبادل المنافع والمصالح. ومن خلال تسليط الضوء على كيفية بناء الثقة بين الزوجين استنادًا إلى هذا التبادل المشترك، تعزز الدراسة قدرة الباحثة على تفسير دور الثقة كوسيلة لتقليل التكاليف الاجتماعية وتسهيل التفاعلات اليومية، مما ينعكس إيجابيًا على استقرار العلاقة الزوجية. كما تتيح الدراسة فحص العلاقة بين الثقة والعوامل المؤثرة فيها مثل التوقعات الشخصية والمواقف المتبادلة، مستفيدةً من الإطار النظري لنظرية التبادل الاجتماعي لاستكشاف كيفية مساهمة هذه العوامل في تشكيل مستوى الثقة بين الزوجين. هذا يفتح المجال لفهم أعمق لطبيعة التفاعلات الزوجية وتأثير السياقات الاجتماعية على تعزيز أو تراجع هذه الثقة.

أخيرًا، لا تقتصر أهمية الدراسة على العلاقات الزوجية فقط، بل تتجاوز ذلك لتساهم في توسيع نطاق تطبيق نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير العلاقات الإنسانية بشكل عام، سواء كانت أسرية أو مهنية. فمن خلال الجمع بين النظرية والبحث الميداني حول الثقة بين الأزواج، توفر هذه الدراسة قاعدة متينة لفهم كيفية تعزيز الثقة في مختلف أشكال العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على جودة الحياة الزوجية والأسرية ويعزز استقرار المجتمعات.

ثانيًا: أهداف الدراسة

بالنظر إلى عرض المشكلة كما تم توضيحها سابقًا، يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة حول معرفة **محددات الثقة بين الأزواج في إطار نظرية التبادل الاجتماعي**. وتستهدف الدراسة رصد وتحليل الأساليب التي يعتمد عليها الأزواج في بناء هذه الثقة والتفاعل داخل العلاقة الزوجية. ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسهم في فهم هذه الديناميكيات بشكل أعمق، على النحو التالي:

١. **دراسة أنواع المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على أنواع المكافآت أو الفوائد التي يسعى الأزواج لتحقيقها من خلال تفاعلهم اليومي، سواء كانت مكافآت مادية مثل الدعم المالي أو غير مادية مثل الدعم العاطفي أو النفسي.

٢. **تحليل أنواع التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم:**

دراسة الأنواع المختلفة للتكاليف التي قد يتكبدها الأزواج خلال تعاملاتهم اليومية، مثل التكاليف العاطفية، والوقت، والجهد النفسي، والتكاليف المالية، وكيف تؤثر هذه التكاليف على سلوكهم وقرارهم في التفاعل مع شريكهم.

٣. **التعرف على العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن:**

تسعى الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تؤثر في كيفية توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج، مع التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين ما يقدم كل طرف من مكافآت وتكاليف وما يحصل عليه من الطرف الآخر. يشمل ذلك عوامل مثل التواصل، الثقة، العدالة في العلاقة، وكذلك تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال تحقيق هذه الأهداف الفرعية، ستحاول الدراسة تقديم صورة واضحة عن كيفية بناء الثقة بين الأزواج في إطار نظرية التبادل الاجتماعي، وتحديد المحددات الرئيسية التي تؤثر في هذه العملية.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

بناءً على الأهداف المحددة للدراسة، سيتوقف تحقيق هذه الأهداف على القدرة على تقديم إجابات شاملة ومدعمة بالأدلة الميدانية التي تعزز مصداقية النتائج. ومن ثم، تتجلى إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. **ما أنواع المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية؟**

يهدف هذا التساؤل إلى فهم ما يسعى الأزواج لتحقيقه من خلال تفاعلهم اليومي، سواء كانت المنافع مادية (مثل المال، الهدايا) أو غير مادية (مثل الدعم العاطفي، الاحترام، والاهتمام). سيساعد هذا التساؤل في تحديد أهداف الأزواج ضمن إطار التبادل الاجتماعي.

٢. **ما أنواع التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم؟**

يستهدف هذا التساؤل دراسة التكاليف التي يتكبدها الأزواج في علاقتهم الزوجية، سواء كانت هذه التكاليف مادية (مثل النفقات المالية) أو غير مادية (مثل التضحيات العاطفية، الوقت، الجهد النفسي). يساهم هذا التساؤل في فهم الأعباء التي يواجهها الأزواج، وكيفية تأثير هذه التكاليف على سلوكهم في العلاقة.

٣. **ما العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن؟**

يهدف هذا التساؤل إلى تحديد العوامل التي تساهم في تحقيق التوازن بين ما يحصل عليه كل طرف من المنافع وما يتحمله من التكاليف. يشمل ذلك عوامل مثل الشفافية، التواصل، العدالة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على كيفية توزيع المنافع والتكاليف في العلاقة الزوجية.

من خلال هذه التساؤلات، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى واضحة حول كيفية بناء الثقة بين الأزواج في إطار نظرية التبادل الاجتماعي، بالإضافة إلى فهم العوامل التي تساهم في استقرار هذه العلاقة ونجاحها على المدى الطويل.

رابعًا: الأهمية النظرية والتطبيقية

تتمثل أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية تؤثر بشكل كبير في فهم محددات الثقة بين الأزواج، وتساعد في تحليل العلاقات الزوجية في إطار نظرية التبادل الاجتماعي. فيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية الدراسة:

أ- **الأهمية النظرية:**

١. **توسيع مفاهيم نظرية التبادل الاجتماعي:** تسهم الدراسة في توسيع فهم نظرية التبادل الاجتماعي من خلال تطبيقها على العلاقات الزوجية، حيث تقدم رؤى جديدة حول كيفية تأثير التبادلات الاجتماعية (المكافآت والتكاليف) في بناء الثقة بين الأزواج. كما تساعد في تحديد العوامل التي تساهم في تحقيق التوازن بين المنافع والتكاليف، مما يعزز من فهم هذه النظرية في السياقات الشخصية والعاطفية.

٢. **تحليل الثقة في العلاقات الزوجية:** تسهم الدراسة في تطوير الفهم الأكاديمي حول مفهوم الثقة في العلاقات الزوجية، وكيف تتشكل وتستمر على المدى الطويل في إطار التبادل الاجتماعي. هذا يساعد على فهم دور الثقة كعنصر محوري في استدامة العلاقات الزوجية.

٣. **إثراء الأدبيات الاجتماعية:** تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاجتماعية المتعلقة بالعلاقات الزوجية من خلال تقديم رؤى جديدة ومحدثة حول كيفية تأثير التبادلات الاجتماعية في بناء الثقة، وفتح آفاق جديدة للبحث في هذا المجال.

٤. **دراسة التكاليف والمكافآت في سياق اجتماعي محدد:** تُعد الدراسة فرصة لدراسة كيفية تأثير التكاليف والمكافآت في سياق محدد (العلاقات الزوجية) بدلاً من دراسة هذه المفاهيم بشكل عام، مما يساهم في إثراء الأدبيات النظرية ذات الصلة بالنظرية الاجتماعية.

من خلال هذه الأهمية النظرية، توفر الدراسة أساسًا معرفيًا قويًا لفهم التفاعلات الاجتماعية بين الأزواج وتأثيراتها على بناء الثقة، مما يساهم في تطوير الأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

أ- الأهمية التطبيقية:

١. **تعزيز العلاقات الزوجية:** من خلال تحديد محددات الثقة في العلاقات الزوجية، توفر الدراسة أدوات تطبيقية للأزواج لفهم كيفية تحسين تفاعلاتهم اليومية وتحقيق التوازن بين المنافع والتكاليف. هذه المعرفة يمكن أن تساعد الأزواج في تعزيز علاقاتهم وتحقيق استقرار أكبر في حياتهم الزوجية.

٢. **إرشادات للأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين** تساهم الدراسة في توفير إرشادات عملية للأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين في مجال العمل مع الأزواج. يمكن أن يُستفاد من نتائج هذه الدراسة لتقديم استراتيجيات تدخلية تساعد الأزواج في معالجة القضايا المرتبطة بالثقة والتبادل الاجتماعي، مما يعزز من فعالية العلاج أو الاستشارات الزوجية.

٣. **تعزيز العدالة والمساواة في العلاقات:** من خلال تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج، يمكن أن تساهم الدراسة في تعزيز مبدأ العدالة والمساواة داخل العلاقة. يمكن للأزواج تطبيق هذه المعرفة لضمان أن كلا الطرفين يحصل على مكافآت متناسبة مع ما يقدمانه من جهود، مما يساهم في تقوية الثقة والانسجام بينهما.

٤. **توجيه السياسات الاجتماعية والتربوية:** نتائج هذه الدراسة قد تساعد في تصميم برامج توعية وتوجيه للأزواج في مراحل مختلفة من الحياة الزوجية، وكذلك في تحسين السياسات الاجتماعية المرتبطة بالعلاقات الزوجية. على سبيل المثال، يمكن توجيه

برامج توعية نحو أهمية التواصل الفعّال وإدارة التكاليف والمكافآت لتحقيق التوازن في العلاقة الزوجية.

٥. **دعم الأبحاث المستقبلية:** توفر الدراسة تطبيقات عملية لمجالات البحث المستقبلية، حيث يمكن استخدامها كنقطة انطلاق للعديد من الدراسات الأخرى التي تبحث في تعزيز العلاقات الزوجية أو تحسين التبادل الاجتماعي بين الأفراد في سياقات أخرى.

من خلال هذه الأهمية التطبيقية، تساعد الدراسة في تعزيز قدرة الأزواج والمختصين الاجتماعيين على تحسين العلاقات الزوجية وتنميتها على أساس علمي وواقعي، مما يساهم في تعزيز جودة الحياة الاجتماعية.

خامسًا: التوجه النظري للدراسة:

١- نظرية التبادل الاجتماعي

نشأ علم النفس الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحول الاهتمام إلى موضوعات مثل الإقناع والدعاية، وازداد شعبية هذا المجال في أواخر القرن التاسع عشر. في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب، وهنا ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي، التي تم تطويرها بناءً على مفاهيم من الاقتصاد وعلم النفس. قام جورج هومانز بصياغة هذه النظرية في عام ١٩٥٨ من خلال عمله الشهير " "السلوك الاجتماعي كعملية تبادل". كانت هذه النظرية تعتمد على مفاهيم اقتصادية، ووفرت أساسًا لتحليل وتصور التفاعلات الاجتماعية والتبادلات بين الأفراد. كان هدف نظرية التبادل الاجتماعي في جوهرها هو تعظيم المكاسب أو الأرباح وتقليل التكاليف. ومن الناحية الاقتصادية، يسعى الأفراد لتحقيق فائض من الأرباح بأقل التكاليف الممكنة. بناءً على ذلك، تعتمد هذه النظرية على تحليل التكلفة والفائدة، مما يمكّن الأفراد من تقييم الخيارات التي توفر أفضل العوائد بأقل مجهود أو تكلفة. (Homans George, 1958)

نشأت نظرية التبادل الاجتماعي في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، وركزت على كيفية تقييم الأفراد للتفاعلات الاجتماعية من خلال تحليل التكاليف والمكافآت. أصبحت هذه النظرية إطارًا لفهم ديناميكيات العلاقات على المستويين الكلي والجزئي، وارتبطت بمصطلحات مثل السلوكية الاجتماعية، الاقتصاد العلائقي، النفعية، وتحليل التكاليف والفوائد العلائقية. في جوهرها، يتم تقييم المكافآت (أو المكافآت المحتملة) مقابل التكاليف (أو التكاليف المحتملة) لتحديد ما إذا كانت العلاقة مفيدة أم لا. وفي منتصف القرن العشرين، شهد علم النفس الغربي تحولًا كبيرًا، حيث انتقل التركيز من الفرد إلى السياق النظامي الذي ينتمي إليه الفرد. أدى هذا التحول إلى تطوير

نظرية التبادل الاجتماعي التي كانت محاولة لفهم كيفية تأثير العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد على السلوك البشري. اقترحت هذه النظرية أن الأفراد يسعون إلى تعظيم مكاسبهم وتقليل تكاليفهم في تفاعلاتهم الاجتماعية، تمامًا كما في الاقتصاد.

تُعد نظرية التبادل الاجتماعي من الاتجاهات النظرية المهمة في علم الاجتماع، وقد نشأت في منتصف القرن العشرين في إطار محاولات تفسير السلوك الاجتماعي من منظور عقلاني يستند إلى مفاهيم مثل المنفعة والمكافأة والتكلفة. ويُعد جورج هومانز من أبرز رواد هذا الاتجاه، إذ طرح عام ١٩٥٨ تصورًا يُركّز على التبادل بين الأفراد بوصفه عملية تعتمد على مبدأ "الأخذ والعطاء" بهدف تحقيق مكاسب متبادلة. وقد تأثر هومانز بنظرية الاختيار العقلاني، حيث رأى أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على تقديرهم للنتائج المتوقعة من التفاعل الاجتماعي. ومن هذا المنظور، فإن الثقة تمثل عنصرًا حاسمًا لضمان استمرارية التبادل، إذ لا يمكن للعلاقة أن تدوم دون وجود توقع بأن الطرف الآخر سيتصرف بطريقة عادلة ومقبولة.

وتكتسب هذه الفكرة أهمية خاصة في العلاقات الزوجية، حيث لا تقتصر التبادلات على المنافع المادية، بل تشمل أبعادًا عاطفية ونفسية واجتماعية، تجعل من الثقة شرطًا أساسيًا لبناء علاقة مستقرة تقوم على التعاون، والتفاهم، والاحترام المتبادل. ومع تطور الحياة الاجتماعية وتعقد أنماط العلاقات، أصبح من الضروري تجاوز التحليلات النفسية الفردية الضيقة نحو مقاربات تدمج بين البنية الاجتماعية والتفاعلات اليومية.

وفي هذا السياق، يُعتبر إسهام بيتر بلاو محطة مفصلية في تطور نظرية التبادل الاجتماعي، إذ قدّم في كتابه "التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية" رؤية بنيوية حاول من خلالها تجاوز الطابع الفردي والنفسي الذي غلب على تصورات سابقيه. فقد ركّز بلاو على التبادل في إطار البنى الاجتماعية الواسعة، متسائلًا عن كيفية مساهمة عمليات التبادل في إنتاج النظام الاجتماعي، والتدرج الطبقي، والسلطة، والمعارضة، والشرعية. كما سعى إلى الربط بين التفاعلات الصغيرة وبين العمليات الاجتماعية الكبرى، مستفيدًا من مفاهيم مستعارة من نظريات وظيفية وصراعية وتفاعلية، في محاولة لتقديم منظور تركيبي شامل.

غير أن هذا المنظور لم يسلم من النقد، خاصة فيما يتعلق باعتباره التبادل المحور الأساس لكل أشكال السلوك الاجتماعي، واعتماده في التحليل على خلفية ثقافية أمريكية تُغلب النزعة الفردية والربح والمنافسة، مما يطرح تحديات عند نقل هذا التصور إلى مجتمعات تختلف في بنيتها الثقافية والاجتماعية. بناءً عليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المنظور البنائي التبادلي

عند بيتر بلاو، وتقييم مدى إسهامه في تطوير نظرية التبادل الاجتماعي، مع الوقوف على مدى ملاءمة هذا الإسهام لفهم العلاقات الزوجية ومحددات الثقة في سياقات ثقافية مغايرة (طلعت إبراهيم لطفي، ١٩٩٤).

وبالعودة إلى السياق العام لتطور نظرية التبادل الاجتماعي، يمكن القول إن جهود بيتر بلاو لم تكن معزولة عن السياق النظري الأوسع، بل جاءت ضمن مسار تطوري اتخذته النظرية منذ بداياتها مع جورج هومانز، ومرورًا بإسهامات ريتشارد إيمرسون وغيرهم من الرواد. فقد ساهم هؤلاء المنظّرون في توسيع نطاق النظرية من مجرد تحليل العلاقات الفردية إلى دراسة البُنى الاجتماعية التي تنشأ عن التبادلات المتكررة. وقد اتجهت الدراسات الحديثة إلى استكشاف الكيفية التي تُمكّن هذه البُنى من تقييد سلوك الأفراد أو تعزيز قدرتهم على التأثير وممارسة القوة، مما فتح المجال لفهم أعمق للعلاقات الاجتماعية من منظور التبادل. كما توسع إطار النظرية ليشمل موضوعات مثل الالتزام المتبادل، والثقة، والعدالة الإجرائية والتوزيعية، وتشكيل التحالفات والعمل الجماعي، فضلاً عن إدماج العواطف والانفعالات في تحليل التبادل الاجتماعي. ولم يَعُد التبادل يُدرس فقط في المختبرات أو عبر نماذج سلوكية محدودة، بل أصبح موضوعًا متشعبًا يمتد إلى التفاعلات الرقمية المعاصرة، مما يعكس قدرة النظرية على مواكبة التحولات الاجتماعية المتسارعة.(Cook, K. S,2013)

تطورت نظرية التبادل على يد كل من جورج هومانز (١٩٦١)، الذي أسس فكرة "السلوك الاجتماعي كتبادل"، وبيتر بلاو (١٩٦٤)، الذي ربط بين التفاعلات على المستوى الجزئي (مثل التفاعلات الفردية) والتفاعلات على المستوى الكلي (مثل التبادل الاجتماعي داخل المجتمعات). كما أسهم جون ثيبوت وهارولد كيلي في توسعة النظرية لتشمل الجماعات الصغيرة والتفاعلات الثنائية، بينما قدم ريتشارد إيمرسون مفهوماً للوظيفية البنيوية لنظرية التبادل الاجتماعي وركز على قوة العلاقات في عملية التبادل. ويكمن الوصف الأساسي لنظرية التبادل الاجتماعي في فكرة التكلفة والمكافأة. يحدد الأفراد أو المجموعات مكافآت مادية أو غير مادية لظروف معينة. على سبيل المثال، قد يفكر المراهق في مكافآت مثل الأنشطة الممتعة في حفلة معينة أو فرصة لقاء أصدقائه، بينما يتعين عليه أيضًا النظر في التكاليف مثل وقت القيادة أو المال الذي سينفقه على البنزين. يشمل التحليل أيضًا حساب التكاليف المستقبلية المحتملة، مثل تأثير غياب المراهق عن واجباته المنزلية. حيث تستمر نظرية التبادل الاجتماعي في تأثيرها على فهم العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد، وخاصة في السياقات العائلية، الزوجية، وأماكن العمل، من

خلال تحليل التكلفة والفائدة وتقديم أدوات لفهم كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات الاجتماعية بناءً على هذه الحسابات. (Hsieh, 2019).

اقترح كروبانزانو وآخرون (٢٠١٧) أن الفعل الذي يقوم به الفاعل الأول يُسمى "الفعل المبادر"، وينقسم إلى نوعين: أفعال إيجابية وأفعال سلبية. تشمل الأفعال الإيجابية مثل العدالة والدعم التنظيمي، بينما تتضمن الأفعال السلبية الوقاحة، والتنمر. يمكن تصنيف الاستجابة الناتجة عن الهدف إلى سلوكيات علائقية وسلوكية. في النهاية، تُحول التبادلات الناجحة التبادل الاقتصادي الأولي إلى علاقة تبادل اجتماعي. كما اقترح ليونز وسكوت (٢٠١٢) فكرة "المعاملة بالمثل"، التي تفيد بأن قدرة الموظف على تلقي المساعدة أو الأذى تعتمد على مستوى انخراطه في الإحسان أو الأذى. علاوة على ذلك، يجب أن تكون السلوكيات المتبادلة بين الموظف وزميله متكافئة، حيث يرتبط تقديم المساعدة دون إلحاق الأذى بتلقي الدعم، بينما يرتبط تقديم الأذى دون مساعدة بتلقي الأذى.

غالبًا ما ينطوي السلوك الاجتماعي على التبادلات التي تتم بين الأفراد، حيث يسعى كل طرف لتحقيق مكافآت ذات قيمة، مقابل تكاليف أو خسائر يتكبدها في هذه العملية. على سبيل المثال، قد يسعى شخص إلى تحقيق أرباح مالية في البورصة، حيث تكون المكافآت المحتملة تفوق التكاليف المتضمنة في هذه العملية. وفقًا لنظرية التبادل الاجتماعي، يتمثل التبادل في تداول شيء ذي قيمة (تكلفة) مقابل شيء مرغوب أو مقدر (مكافأة). إن العلاقة بين المكافآت والتكاليف تُحدد نتائج التبادل؛ فإذا كانت المكافآت تفوق التكاليف، تكون النتيجة إيجابية (مثل تحقيق الأرباح)، أما إذا كانت التكاليف أكبر من المكافآت، فتكون النتيجة سلبية (صافي الخسارة).

وتُطبّق هذه المفاهيم على مختلف المواقف الاجتماعية. على سبيل المثال، إذا كان صديق لا يملك سيارة ويحتاج إلى توصيلة إلى حفل زفاف أخته، فقد يعرض دفع ثمن البنزين أو تقديم مبلغ معين. رغم أن هذا العرض قد يبدو غير جذاب، إلا أن الحاجة الماسة لهذا الصديق قد تؤثر في القرار. وفي حال عرض صديقك مبلغًا أكبر ووجبة غداء، قد تكون مستعدًا لقبول العرض بناءً على تقديرك للمكافآت المترتبة على التبادل. في هذا السياق، يتوصل الطرفان إلى اتفاق بناءً على مقارنة بين التكلفة المترتبة على فعل شيء ما، والمكافأة أو الفائدة التي سيحصل عليها كل طرف مقابل هذه التكلفة. ومن هذا المنطلق، تنظر نظرية التبادل الاجتماعي إلى التفاعل الاجتماعي على أنه تدفق متبادل للموارد أو السلوكيات ذات القيمة على مر الزمن، حيث

يتعامل الأفراد مع علاقاتهم الاجتماعية وفقًا لتقديرهم لما يحقق لهم المكافآت مقابل ما يتكبدونه من تكاليف.

وتستند نظرية التبادل الاجتماعي، التي وضعتها مجموعة من العلماء، إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تفسر كيف يتفاعل الأفراد داخل العلاقات الاجتماعية. كما تشرح هذه النظرية تفاعل الأفراد في العلاقات الاجتماعية من خلال تبادل المكافآت والتكاليف، وتركز على عدد من المبادئ الأساسية التي تساعد في فهم الديناميكيات بين الأفراد. هذه المبادئ تشمل:

١. **التبادلات ذات القيمة** :كل تفاعل اجتماعي يتضمن تبادلًا بين الأفراد للحصول على مكافآت، سواء كانت مادية أو غير مادية. الأفراد يسعون إلى الحصول على المكافآت التي ذات قيمة لهم في مقابل ما يقدمونه من جهد أو وقت.
٢. **تحفيز القيمة مقابل التكلفة** :يسعى الأفراد للحصول على مكافآت ذات قيمة بالنسبة لهم، ولكن في المقابل يتعين عليهم دفع تكاليف، قد تكون مادية مثل المال، أو نفسية أو عاطفية مثل الجهد أو الوقت. وبذلك، يسعى الأفراد لتقليل التكاليف وزيادة المكافآت.
٣. **اختيار التبادلات الإيجابية** :يفضل الأفراد التفاعلات التي تحقق لهم مكافآت أكبر مقارنة بالتكاليف التي يتحملونها، مما يؤدي إلى استمرار العلاقات التي تعزز رفاههم.
٤. **المكافآت والتكاليف الملموسة وغير الملموسة** :يمكن أن تكون المكافآت مادية (مثل المال أو الهدايا) أو غير مادية (مثل الحب والاحترام). وبالمثل، التكاليف قد تكون مادية أو غير مادية (مثل الوقت أو الجهد العاطفي).
٥. **المكافأة بالمثل** :يتوقع الأفراد أن يتلقوا مكافآت مماثلة لما يقدمونه للآخرين، استنادًا إلى مبدأ العدالة والمعاملة بالمثل. هذا يعزز التوازن في العلاقات الاجتماعية ويزيد من استقرارها.
٦. **إنهاء العلاقات عندما تكون التكاليف أكبر من المكافآت** :إذا شعر الأفراد أن المكافآت التي يتلقونها في علاقة معينة لا تعوض التكاليف التي يتكبدونها، فقد يقررون إنهاء هذه العلاقة.
٧. **مقارنة التكاليف والمكافآت** :الأفراد يقيمون التبادلات بناءً على تجاربهم السابقة أو البدائل المتاحة لهم. يتخذون قراراتهم بناءً على ما يتوقعون أن يحصلوا عليه مقارنة بما قدموه في العلاقات السابقة أو البدائل التي يمكنهم الوصول إليها.

٨. **تغير المكافآت بمرور الوقت** :المكافآت والتكاليف يمكن أن تتغير بمرور الوقت في العلاقة نفسها، ويعتمد ذلك على تطور الظروف والسياقات.
٩. **الاستمرار في العلاقات على أساس المنفعة المتبادلة** :يستمر الأفراد في العلاقات التي يتوقعون منها فائدة مشتركة على المدى الطويل. العلاقات التي لا تحقق هذه المنفعة قد تنتهي مع مرور الوقت.
١٠. **المكافآت الاجتماعية** :التفاعل الاجتماعي لا يقتصر على التبادلات المادية فقط، بل يشمل أيضًا المكافآت الاجتماعية مثل الدعم العاطفي والاعتراف الاجتماعي.
١١. **تنظيم التفاعل** :التبادلات الاجتماعية تساهم في تنظيم العلاقات بين الأفراد بحيث تحقق النفع لكلا الطرفين وتساعد في استقرار التفاعل الاجتماعي.
١٢. **تشكيل شبكات اجتماعية** :التبادلات الاجتماعية تبني شبكات من العلاقات التي تساهم في تشكيل بنية اجتماعية وتتطور بمرور الوقت.
١٣. **أهداف مشتركة** :التبادل الاجتماعي لا يتألف فقط من أفعال فردية، بل هو خليط من الأفعال التي تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة بين الأفراد.
١٤. **زيادة المكاسب وتجنب الخسارة** :يسعى الأفراد لتعظيم المكافآت وتقليل التكاليف أو الخسائر في التبادلات الاجتماعية.
١٥. **الاعتماد المتبادل** :التفاعلات بين الأفراد تتطور تدريجيًا من خلال الاعتماد المتبادل، حيث يتشارك الأفراد في الموارد لتحقيق المنفعة المشتركة.
١٦. **التبادلات المستمرة** :التبادلات الاجتماعية ليست مجرد معاملات لمرة واحدة، بل هي علاقات مستمرة تتطور مع مرور الوقت.
١٧. **تناقص المنفعة الحدية** :مع تكرار التبادلات، يقل الإشباع أو المكافأة التي يحصل عليها الفرد مع مرور الوقت أو مع تكرار نفس التبادل.

الافتراضات الرئيسية في التبادلات الاجتماعية:

١. **السعي الطبيعي للحصول على المكافآت وتقليل التكاليف** :يفترض أن الأفراد يتصرفون بشكل عقلاني، حيث يسعون للحصول على المكافآت وتقليل التكاليف في علاقاتهم. عملية التقييم تظل ذاتية وقد تختلف من شخص لآخر.

٢. **التقييم الذاتي للمكافآت والتكاليف** :يقيّم الأفراد المكافآت والتكاليف بناءً على قيمهم الخاصة، وقد يختلف تقييمهم حسب الشخص وحسب الظروف. على سبيل المثال، قد يشعر الأفراد الذين يحصلون على مكافآت متكررة أن قيمتها تقل مع مرور الوقت.
٣. **التحليل العقلاني** :يتصرف الأفراد بشكل عقلاني من خلال تحليل التكاليف والمكافآت مع مراعاة الخيارات البديلة المتاحة لهم. لكن هذا التحليل قد يكون مقيدًا بالمعلومات المتاحة في الوقت الحالي.
٤. **ترابط التبادلات الاجتماعية** :بما أن العلاقات مترابطة، فإن التبادلات بين الأفراد تؤثر على بعضها البعض. التجارب السابقة قد تؤثر على التفاعلات المستقبلية.
٥. **التاريخ والسياق** :كل تبادل اجتماعي يتم في سياق تاريخي، حيث تؤثر التجارب السابقة على كيفية تقييم التبادلات الحالية. السياق يمكن أن يغير كيفية تقييم المكافآت والتكاليف.
٦. **العدالة والمعاملة بالمثل** :العدالة والتعامل بالمثل يعتبران من العوامل الأساسية التي تؤثر في تقييم الأفراد للعلاقة. في العلاقات طويلة الأمد، من المتوقع أن يكون هناك تبادل عادل ومتكافئ بين الأطراف (Hsieh، 2019).

تعتمد نظرية التبادل الاجتماعي على فكرة أن الأفراد يتصرفون بشكل عقلاني في سياق اجتماعي، حيث يقومون بتقييم المكافآت والتكاليف بناءً على تجاربهم السابقة وتوقعاتهم. يرتبط كل تفاعل اجتماعي بمجموعة من المعايير الأخلاقية مثل العدالة، وتدفع التبادلات الأفراد نحو تعزيز رفاههم عبر تحسين المكافآت وتقليل التكاليف، مما يساعد على استقرار العلاقات على المدى البعيد.

٢- الثقة... مقاربة للمفهوم

تعد الثقة من المفاهيم المركزية في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وقد اتفق الباحثون في مجالات متعددة مثل علم النفس وعلم الاقتصاد على أن الثقة تشير إلى "استعداد الشخص للمجازفة بتعرضه لخطر نتيجة اعتماده على طرف آخر". هذا الاستعداد للمخاطرة، كما يراه ماير وآخرون (١٩٩٥) وروسو وآخرون (١٩٩٨)، ينبع من إيمان الشخص بأن الطرف الآخر سيتصرف بطريقة تعزز رفاهيته، رغم أن تصرفات هذا الطرف قد تكون غير متوقعة أو خارجة عن سيطرته. وعلى الرغم من الاتفاق العام على هذه المقاربة، إلا أن هناك

انقسامًا بين الباحثين، خصوصًا في مجال علم الاجتماع، حول مفهوم الثقة المحددة (الثقة في شخص أو علاقة معينة) والثقة العامة (الثقة في الآخرين بشكل عام).

تعتبر الثقة جوهرية في العلاقات الشخصية والتجارية، حيث تتسم بالأهمية في بيئات العمل التي تشمل المخاطرة أو عدم اليقين أو الاعتماد المتبادل. هذه الظروف تبرز في العديد من السياقات، بما في ذلك العلاقة بين العاملين في أنظمة المعلومات (IS) وعملائهم. وقد تم التأكيد على أن الثقة تؤدي دورًا أساسيًا في تعزيز أداء أنظمة المعلومات/العملاء، وهي ضرورية أيضًا في الفرق الافتراضية والتجارة الإلكترونية مع ازدياد عدم اليقين الناجم عن تقليص الحجم، والاندماجات، والتعقيدات التجارية، تزداد أهمية الثقة .(McKnight, 2000)

تُفهم الثقة، في السياقات الاجتماعية عادةً على " أنها استعداد الشخص (الموضع الواثق) لتحمل المخاطرة من خلال الاعتماد على شخص أو كيان آخر (الموضع الذي يتم الثقة فيه)"، وفي ظل ظروف قد تكون خارجة عن سيطرة الطرف الأول. هذا الفهم يتفق مع العديد من الدراسات المعاصرة التي تؤكد أن الثقة تنطوي على تفاعل بين الأطراف وتستند إلى توقعات حول تصرفات الطرف الآخر. كما تؤدي الثقة دورًا أساسيًا في بناء استقرار العلاقات الاجتماعية، وهي من العوامل التي تساهم في تماسك العلاقات بين الأفراد في سياقات مختلفة، مثل العلاقات التجارية، وعلاقات العمل، والتفاعل بين المستثمرين والبنوك، بالإضافة إلى العلاقات بين الأطباء والمرضى، وعلاقات الأزواج. وفي العلاقة الزوجية، تعتبر الثقة من العوامل الأساسية التي تساهم في الحفاظ على استقرار العلاقة وتعزيز التفاهم بين الزوجين. على الرغم من أن الثقة بين الأزواج قد تُفهم من خلال نفس المبادئ التي تُفهم بها في علاقات أخرى، إلا أن لها خصوصيات تتعلق بالمخاطر العاطفية والعلاقات طويلة المدى(McKnight, 2000).

كما أظهرت الدراسات أهمية بناء الثقة في العلاقات الاجتماعية، حيث تشير العديد من الأبحاث إلى أن الثقة تمثل عنصرًا أساسيًا في استقرار العلاقة بين الأفراد. هذه الثقة تتأسس على التفاعل اليومي والتعاون المتبادل بين الأفراد، وهو ما يعزز من تماسك المجتمع بشكل عام. بناء الثقة يتطلب تكامل الجهود والتعاون المستمر بين الأطراف، مما يساهم في تعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي داخل المجتمع. كما أن الثقة تلعب دورًا مهمًا في تقليل حدة الصراعات وتيسير التفاهم بين الأفراد، مما يعزز من التلاحم الاجتماعي ويؤدي إلى استقرار العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع (أبو دوح، ٢٠١٩).

ترتبط الثقة بين الأزواج بعدد من المفاهيم التي تساهم في فهم أبعاد هذه العلاقة. على سبيل المثال، يرتبط مفهوم الثقة ارتباطًا وثيقًا بعدم اليقين الاجتماعي، حيث يُعتبر غياب اليقين في العلاقات الاجتماعية عاملًا مهمًا في تنمية الثقة. ففي العلاقات الزوجية، يُعد القلق من تصرفات الطرف الآخر والتوقعات حول المستقبل جزءًا من العمليات التي تعزز الحاجة إلى الثقة. كما أن الثقة تتمايز عن مفهوم المخاطرة، حيث أظهرت بعض الدراسات أن النفور من المخاطرة بين الأفراد يمكن أن يكون مرتبطًا ارتباطًا عكسيًا مع الثقة، خاصةً عندما يتمتع أحد الأطراف بسمعة جيدة، كما هو الحال بين الأزواج الذين يظهرون التزامًا واضحًا تجاه بعضهم البعض.

ويمكن التمييز بين نوعين من الثقة في إطار العلاقات الزوجية وهما: الثقة المعممة والثقة المحددة والتي تشير إلى مستوى من الثقة يشمل مجموعة واسعة من الأفراد، وغالبًا ما يرتبط بالمجتمع ككل أو مع مجموعة غير مألوفة من الأشخاص. في المقابل، الثقة المحددة والتي ترتبط بعلاقة مباشرة أو دائرة ضيقة من الأفراد الذين يتم التعرف عليهم بشكل شخصي. فالثقة بين الأزواج تتسم عادةً بأنها ثقة محددة، حيث يكون الزوجان على معرفة مباشرة بتصرفات بعضهما البعض، ويتم بناء الثقة من خلال التجارب المتبادلة والاتفاقات الشخصية بين الطرفين(Schilke, 2021).

إن تحسين أداء المؤسسات الحكومية والشركات وزيادة الثقة الاجتماعية فيها يعزز من الاستقرار المجتمعي ويسهم في رفع مستوى الثقة في المعاملات اليومية للأفراد، مثل الغذاء والماء والدواء. تُعتبر الثقة عنصرًا أساسيًا لاستقرار المجتمع وتعزيز مكانة الفرد الاجتماعية، وتُقاس من خلال فعالية مؤسسات الحكومة في مراقبة الأسواق والخدمات العامة. في الماضي، كان الاهتمام منصبًا على الأنظمة والقوانين، بينما تم إغفال الجانب الروحي المرتبط بالثقة. ومع التحولات التكنولوجية ورؤية ٢٠٣٠، أصبح من الممكن قياس الجهود بشكل أكثر وضوحًا. على سبيل المثال، نجحت وزارة التجارة في تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال تحسين الرقابة على الأسواق وتفعيل تطبيقات البلاغات الفورية، مما أسهم في إعادة بناء الثقة في مؤسسات الحكومة(أبو دوح، ٢٠١٦، ص١٩٤).

أما في العلاقات الزوجية، فإن مستويات الثقة تتأثر ارتباطًا مباشرًا بمستوى الالتزام بين الزوجين. يظهر مستوى الثقة أعلى بين الأزواج المتزوجين لفترات طويلة أو المتزوجين حديثًا، مقارنة بأولئك الذين يفتقرون إلى الالتزام العاطفي أو المادي. يترسخ مفهوم الثقة عندما يكون

هناك التزام قوي من كلا الطرفين، سواء في الدعم العاطفي أو التعاون في المسؤوليات اليومية. كما يسهم الالتزام بالمشاركة في المسؤوليات العاطفية والمالية في تعزيز الثقة المتبادلة. يرتبط الالتزام بالجدارة بالثقة، حيث تعكس تصرفات الزوجين الاهتمام والاحترام المتبادل، مما يعزز الثقة بينهما.

ويشير باومان كذلك إلى أن الحداثة السائلة التي نعيشها أدت إلى هشاشة الروابط الاجتماعية، حيث أصبحت العلاقات أكثر قابلية للزوال وأقل استقرارًا. فبدلاً من بناء علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة المتبادلة، يميل الأفراد إلى إنشاء روابط مؤقتة وسطحية، مدفوعة بالخوف من الالتزام والخيانة. هذا التبدل في طبيعة العلاقات يولد شعورًا دائمًا بعدم الأمان، ويجعل من الصعب الحفاظ على شبكة اجتماعية قوية ومستقرة، مما يهدد في النهاية قدرة الفرد على تحقيق الشعور بالانتماء والثقة الاجتماعية (باومان، زيجمونت، ٢٠١٧، ص ١٠٣).

ومن الأطر النظرية التي تُستخدم لفهم الثقة بين الأزواج نظرية التبادل الاجتماعي لفهم الثقة بين الأزواج. والتي تنطلق من فرضية أن العلاقات الاجتماعية قائمة على تبادل المكافآت والتضحيات، حيث يسعى كل طرف لتحقيق أقصى استفادة من العلاقة. في العلاقة الزوجية، يمكن اعتبار الثقة أحد المكافآت الرئيسية التي يتم تبادلها بين الزوجين. وعندما يتبادل الزوجان الدعم والاهتمام والثقة، يصبحان قادرين على مواجهة التحديات معًا، مما يعزز العلاقة ويقوي من التزام كل طرف تجاه الآخر. ومن خلال هذه النظرية، يمكن فهم كيفية تقليل المخاطر المتصلة بعدم اليقين في العلاقات الزوجية. الثقة تساهم في تقليل هذه المخاطر عن طريق تفعيل تبادل الفائدة بين الزوجين، بحيث يشعر كل طرف بأن التزامه في العلاقة سيوفر له دعمًا عاطفيًا وعملًا متبادلًا.

تظهر مجموعة من المحددات في إطار دراسة الثقة بين الأزواج التي تؤثر في مستوى الثقة المتبادل بين الزوجين. هذه المحددات تشمل التواصل الفعّال، الذي يساهم في تقليل الغموض وتعزيز الفهم المتبادل، والشفافية في التعامل مع الأمور الحساسة. كذلك، تساهم التجارب المشتركة والتعامل مع التحديات الحياتية بشكل مشترك في بناء الثقة على المدى الطويل. وعندما يشعر الزوجان أن هناك تبادلًا متوازنًا للمكافآت والمخاطر في العلاقة، فإن ذلك يعزز من استقرار العلاقة الزوجية ويقلل من احتمالات حدوث المشكلات المتعلقة بعدم الثقة (Schilke, 2021).

وقد بينت دراسات مستندة إلى "نظرية التبادل الاجتماعي" أن الثقة بين الأزواج تمثل عنصرًا جوهريًا في بناء واستمرارية العلاقة الزوجية. وإن فهم العوامل المؤثرة فيها، مثل التواصل الجيد، والالتزام، والجدارة بالثقة، يُسهم في تطوير جودة العلاقة. واستنادًا إلى هذه النظرية، يمكن تقديم مقترحات عملية تهدف إلى دعم بناء الثقة بين الأزواج وتعزيز استقرار الحياة الزوجية.

٣- نظرية التبادل الاجتماعي والعلاقة الزوجية: المكافآت والتكاليف"

تستند نظرية التبادل الاجتماعي إلى استعارة اقتصادية ترى أن كل تفاعل إنساني يتضمن "تجارة طوعية" للموارد، سواء كانت مادية أو رمزية، مثل الحب، والجاذبية، والقبول، والاحترام، والمعلومات، والقوة. وبما أن الأفراد يمتلكون موارد مختلفة، فإنهم يدخلون في تفاعلات تبادلية يهدفون من خلالها إلى تلبية احتياجاتهم وتحقيق توازن في العلاقات. وتُعرّف المكافآت في هذا السياق بأنها الموارد التي يجنيها الفرد من العلاقة (مثل الدعم العاطفي أو المساعدة المالية)، في حين تشير التكاليف إلى التضحيات أو الأعباء التي يتحملها (مثل الوقت أو الضغط النفسي).

أما "نظرية الترابط المتبادل" التي وضعها ثيبوت وكيلي (١٩٥٩)، فتركز على العلاقة بين النتائج العلائقية ومستويات المقارنة وتقييم البدائل. وتشير إلى أن رضا الأزواج يتحدد من خلال تفاعل المكافآت والتكاليف المدركة في العلاقة، ومقارنتها بالتجارب السابقة أو البدائل المتاحة. فمستويات المقارنة تُستخدم لتقييم العلاقة الحالية بناءً على معايير شخصية أو تجارب سابقة، في حين تشير مستويات مقارنة البدائل إلى تقييم العلاقة في ضوء الخيارات الأخرى المتاحة، مثل علاقات جديدة أو مصادر دعم بديلة. وبهذا تمثل نظرية التبادل الاجتماعي أداة تحليلية قوية لفهم العلاقات الزوجية، حيث يمكن توظيفها لفحص ديناميكيات المكافآت والتكاليف المستمرة.

وتُعد النظرية مفيدة لفهم كيفية اتخاذ الأزواج قراراتهم بشأن استمرارية العلاقة، إذ يُرجّح أن تستمر العلاقة عندما تكون المكافآت أعلى من التكاليف. كما تفسر كيف تؤثر التفاعلات العاطفية على استقرار العلاقة؛ فحين تتساوى أو تتجاوز المكافآت العاطفية (كالحب والاحترام) التكاليف العاطفية (كالإحباط أو القلق)، تكون العلاقة أكثر استقرارًا. وتُبرز النظرية أيضًا دور الأنماط الثقافية في تشكيل معايير التبادل داخل العلاقات، حيث تختلف هذه المعايير من ثقافة لأخرى في تحديد ما يُعتبر مقبولًا ضمن عملية تبادل الموارد.(Dainton, 2006)

تُطبَّق النظرية كذلك على العلاقات الأسرية، من خلال تحليل القيم، والخبرات، والتوقعات، والأدوار، والبنية الأسرية بشكل عام. ففي حين يقيّم الأفراد العلاقات على أساس شخصي، تقيّم الأسر العلاقات من منظور جماعي لتحقيق أكبر قدر من الفوائد بأقل التكاليف. وتُحدَّد الأدوار

الأسرية وفقًا لهذه القيم لضمان الكفاءة وتحقيق أقصى استفادة للأسرة. أما الأسر التي تعاني من اختلالات في هذه الديناميكيات، فقد تجد صعوبة في تلبية التوقعات بسبب نقص الموارد أو ضعف البنية الأسرية.

وفي إطار دراسة العلاقات الحميمة والأسرية، تُعد مفاهيم مثل التوقعات، والمكاسب، والتكاليف، والإنصاف، والالتزام، والثقة، والاعتماد المتبادل مكونات أساسية لفهم العلاقات من منظور التبادل. وقد عبّر ساباتيلي وشيهان (١٩٩٣) عن ذلك بقولهم: "بشكل عام، يركز إطار التبادل على كيفية تطور العلاقات، وكيفية تجربة الأفراد لها، والأنماط والديناميكيات التي تظهر داخل العلاقات المستمرة، والعوامل التي تؤثر في استقرارها. (Ahmad ,2023)

وبالتالي، تُظهر نظرية التبادل الاجتماعي قدرتها التفسيرية العالية في تحليل العلاقات الزوجية من خلال التركيز على مبدأ المكافآت والتكاليف، وما ينتج عنه من رضا، التزام، وثقة بين الطرفين. كما تسهم هذه النظرية في فهم كيف تتشكل ديناميكيات العلاقة ضمن الأطر الثقافية والاجتماعية المختلفة، وتُبرز أهمية التفاعل المتبادل في بناء علاقات مستقرة ومُرضية. إن إدماج مفاهيم مثل الاعتماد المتبادل، الإنصاف، وتقييم البدائل، يجعل من هذه النظرية إطارًا شاملاً لفهم تعقيدات العلاقة الزوجية وتطورها عبر الزمن.

أثرت نظرية التبادل الاجتماعي في عدد من نماذج العلاج النفسي، مثل العلاج الاستراتيجي والعلاج الأسري البنيوي. تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الأفراد يشاركون في تبادل الموارد — سواء كانت عاطفية، زمنية، أو جهدًا — بهدف تعظيم المكافآت وتقليل التكاليف. ويُفهم هذا التبادل، سواء أكان ماديًا أم رمزيًا، على أنه قاعدة لفهم طبيعة العلاقات الإنسانية على مستويات متعددة. وتُعدُّ الثقة بين الأزواج من النتائج الجوهرية لهذا التبادل، إذ تعتمد بشكل كبير على إدراك الطرفين للعدالة والرضا الناتج عن تبادلهما للموارد العاطفية والاجتماعية، وهو ما يجعل هذه النظرية إطارًا مناسبًا لتحليل محددات الثقة الزوجية.

ويُعد العلاج الاستراتيجي من النماذج الرئيسية المتأثرة بنظرية التبادل الاجتماعي، إذ يركز على تحليل التفاعلات المعقدة والمتناقضة داخل العلاقات الأسرية، وخاصة بين الأزواج. ويُعتبر ميلتون إريكسون من أبرز المؤسسين لهذا النوع من العلاج، حيث سلط الضوء على تعقيدات التفاعل الإنساني والقدرة على الاختيار ضمن السياق العلاجي. ومن أبرز أدوات هذا العلاج "نظرية الاتصال"، كما صاغها واتزلاويك وآخرون (١٩٦٧)، والتي ترى أن كل فعل تواصلي بين الأفراد يترك أثرًا اجتماعيًا، سواء كان مقصودًا أو غير مقصود.

هذا المفهوم يُبرز الطبيعة المستمرة للتبادلات الاجتماعية، والتي تحدث على مدار الوقت وفي مستويات متعددة. في العلاج الاستراتيجي، يُوظَّف هذا الفهم لفحص التوازن داخل النظام العائلي أو العلاقة الزوجية. فعلى سبيل المثال، إذا امتنع أحد الشريكين عن التعبير عن اعتراضه على خروج الطرف الآخر المتكرر مع الأصدقاء، فقد يبدو هذا التصرف كتنازل، لكنه يحمل في جوهره شكلًا من أشكال "التبادل الاجتماعي" غير المباشر، والذي قد يؤدي لاحقًا إلى توترات في العلاقة. هذا النوع من التبادل غير المتوازن يمكن أن يُضعف الثقة بين الشريكين، مما يستدعي تدخلاً استراتيجيًا يعيد التوازن ويعزز التواصل. في المقابل، يتبنى العلاج الأسري البنيوي منظورًا مختلفًا بعض الشيء، حيث يُركّز على تحليل التفاعلات داخل الأسرة من خلال فهم النظم الفرعية والحدود التي تنظّم العلاقات. وقد أسس هذا النموذج سلفادور مينوشين، الذي رأى في الأسرة وحدة متكاملة تتضمن نظمًا فرعية (مثل علاقة الوالدين أو العلاقة بين الأبوين والأبناء) تُنظَّم عبر حدود وتدرجات هرمية(Hsieh, 2019) .

التعامل مع هذه الحدود يُعد عنصرًا أساسيًا في هذا النموذج، إذ تسهم في استقرار النظام الأسري. ومن منظور التبادل الاجتماعي، فإن التفاعل بين أفراد الأسرة يتطلب موازنة دقيقة بين المكافآت والتكاليف. على سبيل المثال، ع ند بداية العلاقة بين الزوجين، يكون من الضروري التفاوض حول الوقت المشترك مقابل الوقت الشخصي، وهو ما يُمثل شكلاً من أشكال التبادل، حيث لا تُقاس التكلفة فقط بتلبية حاجات الآخر، بل كذلك بالحفاظ على مشاعر القرب والحميمية. هذا التوازن هو أحد محددات الثقة الأساسية، حيث يشعر الطرفان بالاحترام المتبادل لاحتياجات كل منهما رغم اختلاف المنطلقات، يشترك كل من العلاج الاستراتيجي والعلاج الأسري البنيوي في التركيز على التفاعلات الاجتماعية وديناميكيات العلاقات داخل النظام الأسري. كلا النموذجين يستخدم مفاهيم نظرية التبادل الاجتماعي لفهم كيفية تأثير الأفعال والسلوكيات المتبادلة على الا ستقرار العائلي. ويؤكد النموذجان على تعزيز الوعي الذاتي وتقييم الأفراد لتصرفاتهم من حيث العوائد والتكاليف، بما يسهم في تحسين جودة العلاقات وبناء الثقة.

لفهم العلاقة بين نظرية التبادل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ينبغي أولًا تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية، وهل يُمكن تمييزها عن العدالة التقليدية. ففي السياق الأمريكي، على سبيل المثال، يُمكن تحليل العلاقات الاجتماعية من منظور التكلفة والعائد ضمن إطارين مختلفين. الأول ينظر إلى العدالة الاجتماعية بوصفها تركيزًا على احتياجات الأقليات والمحرومين ضمن نظام رأسمالي، بينما الثاني يراها مجرد امتداد للعدالة العامة، التي تهدف إلى تحقيق المصلحة

المشتركة والمساواة دون تحيّز. يمثل هذا التمييز نقطة محورية في فهم كيفية تطبيق مفاهيم التبادل الاجتماعي في البيئات المتنوعة. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات المحرومة، يُمكن اعتبار الموارد مثل المال والوقت والجهد بمثابة تكاليف باهظة، بينما في سياق العدالة الاجتماعية، تُعاد صياغة هذه الموارد لضمان توزيع عادل يُقلّل الفجوات بين الأفراد والمجتمع (Hsieh, 2019).

رغم الفعالية التفسيرية لنظرية التبادل الاجتماعي، إلا أن تطبيقها يواجه عددًا من التحديات. من بينها التحديات الثقافية، حيث تختلف مفاهيم المكافآت والتكاليف باختلاف البيئات الاجتماعية، مما يُعقّد استخدام النظرية بشكل عام. وهناك أيضًا تحديات عاطفية، إذ إن بعض المشاعر، كالحب أو الولاء، يصعب إدراجها في نطاق المعادلات التبادلية الملموسة. ومع ذلك، تبقى هذه النظرية مرجعًا مهمًا، لا سيما في ظل التوجهات المستقبلية التي تهدف إلى تطوير أدوات تحليلية تأخذ في الاعتبار السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة.(Dainton, 2006)

بناء على ذلك تُشكّل نظرية التبادل الاجتماعي إطارًا تحليليًا متينًا لفهم العلاقات الإنسانية وتفاعلات الأفراد داخل الأنظمة الاجتماعية، لا سيما في العلاقات الزوجية والعائلية. من خلال دمج مفاهيمها في النماذج العلاجية مثل العلاج الاستراتيجي والبنيوي، يتمكن المعالجون من رصد أنماط التفاعل وفهم أسباب التوترات والصراعات. كما تُساعد النظرية في تحليل قرارات الأزواج بشأن استمرار أو إنهاء العلاقات بناءً على إدراكهم لحجم المكافآت مقابل التكاليف. وتُبرز أهمية الثقة بوصفها نتيجة مباشرة لهذا التوازن التبادلي. ومع تطور البحث العلمي، من المتوقع أن تواصل هذه النظرية إسهامها في تفسير العلاقات الأسرية وتقديم رؤى أعمق حول محددات الثقة بين الأزواج، بما يعزز من جودة الحياة الزوجية ويُسهم في استقرارها.

في ضوء ما سبق من عرض نظري لمفهوم الثقة بين الأزواج ضمن إطار نظرية التبادل الاجتماعي، يتضح أن بناء الثقة واستقرار العلاقة بين الزوجين لا ينفصلان عن ديناميكيات المكافآت والتكاليف والإدراك المتبادل للعدالة والالتزام. وللتحقق من مدى انطباق هذه المفاهيم النظرية على الواقع الاجتماعي، جاءت هذه الدراسة الميدانية لتُسلط الضوء على كيفية تمثل الأزواج لمفهوم الثقة، والعوامل المؤثرة في بنائها داخل السياق الثقافي المحلي. وتهدف الدراسة إلى استكشاف تجارب الأفراد المتزوجين وتحليلها لفهم كيفية تفاعلهم مع مكونات العلاقة (كالالتزام، التواصل، توزيع الأدوار، وتوقعات الدعم المتبادل)، وذلك في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشكل إطار حياتهم اليومية. ومن خلال هذا الدراسة

الميدانية، تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صلاحية الإطار النظري في تفسير الواقع، والكشف عن أبعاد جديدة قد تُسهم في تطوير نماذج تحليلية أكثر اقترابًا من تعقيدات العلاقات الزوجية في السياق العربي.

سادسًا: منهجية الدراسة وأدواتها:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الكمية التي تهدف إلى قياس وتحليل محددات الثقة بين الأزواج باستخدام بيانات رقمية قابلة للقياس والتحليل الإحصائي. وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمّ جمع البيانات الميدانية من خلال استبيان مُعدّ خصيصًا لقياس المتغيرات ذات الصلة، ثم تحليل هذه البيانات بهدف وصف طبيعة العلاقات بين المتغيرات وفهم تأثيراتها في إطار نظرية التبادل الاجتماعي. تم صياغة المقياس بناءً على المحاور التالية:

١. **المحور الأول: البيانات الأساسية**
يتضمن هذا المحور جمع المعلومات الأساسية المتعلقة بالعينة مثل الجنس، والعمر، والتعليم، ومدة الزواج، وعدد الأبناء، وغيرها من البيانات الشخصية.

٢. **المحور الثاني: أنواع المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية**
هذا المحور يركز على تحديد المنافع التي يسعى الأزواج للحصول عليها في علاقاتهم، مثل الدعم العاطفي، الاحترام، والقبول الاجتماعي.

٣. **المحور الثالث: أنواع التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم**
يهدف هذا المحور إلى قياس التكاليف التي يتحملها الأزواج في إطار علاقتهم، مثل التضحيات الزمنية، العاطفية، أو المالية.

٤. **المحور الرابع: العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن**
يتناول هذا المحور العوامل التي تؤثر في كيفية توزيع المنافع والتكاليف بين الزوجين بشكل عادل ومتوازن، مثل التواصل، والعدالة في التبادل.

(١) منهجية إعداد أداة الدراسة (المقياس) واختبارها:

الخطوة الأولى: إعداد المقياس

تم إعداد المقياس الخاص بالدراسة بناءً على مراجعة دقيقة وشاملة للتراث العلمي، والدراسات السابقة المتعلقة بنظرية التبادل الاجتماعي ومحددات الثقة الزوجية.

- استُند في إعداد المقياس إلى نماذج وأدوات قياس سابقة، مع تعديلها لتتناسب مع خصوصية موضوع الدراسة وأهدافها.
- تم اختيار المحاور الأساسية التي تمثل جوانب الثقة الزوجية، مثل المنافع، التكاليف، والتوزيع المتوازن، بعد مراجعة الأدبيات العلمية.
- تم تحضير المسودة الأولى للمقياس، متضمنة عبارات واضحة ومحددة تعبر عن كل محور.

الخطوة الثانية: صياغة فقرات المقياس وتوزيع الأسئلة

- تم تقسيم المقياس إلى أربعة محاور رئيسية، وهي:

١. **البيانات الأساسية** (عدد الأسئلة: ٦) – تشمل الجنس، العمر، مدة الزواج، مستوى التعليم، عدد الأبناء، وغيرها.

٢. **أنواع المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها** (عدد الأسئلة: ١٠) – تتعلق بالدعم العاطفي، الاحترام، والقبول الاجتماعي.

٣. **أنواع التكاليف التي يتحملها الأزواج** (عدد الأسئلة: ٨) – تشمل التضحيات الزمنية، العاطفية، والمالية.

٤. **العوامل المؤثرة في توزيع المنافع والتكاليف بشكل متوازن** (عدد الأسئلة: ٧) – مثل التواصل، العدالة، الدعم المتبادل.

- تم مراعاة تضمين عبارات إيجابية وسلبية في كل محور بهدف تقليل الانحياز في إجابات المشاركين، وتم صياغة العبارات بدقة وبأسلوب واضح وبسيط.
- بعد الصياغة الأولية، تم إعداد نسخة نهائية من المقياس جاهزة للتقييم والاختبار.

الخطوة الثالثة: اختبار صدق المقياس

- تم عرض المقياس على لجنة من المحكمين المختصين في علم الاجتماع والإحصاء لتقييم مدى ملاءمة العبارات ووضوحها، والتأكد من أن المقياس يقيس المفاهيم المستهدفة بدقة.
- استقبلت الباحثة ملاحظات المحكمين المتعلقة بصياغة بعض العبارات، والتي تم تعديلها لتحسين وضوحها وتقليل الغموض.
- تم التأكد من صدق المقياس الظاهري (Face Validity) وصدق المحكمين (Content Validity)بما يعزز ملاءمته لأهداف الدراسة.

الخطوة الرابعة: اختبار صدق الاتساق الداخلي

- بعد جمع البيانات الميدانية، تم حساب معامل الثبات (مثل ألفا كرونباخ) لقياس الاتساق الداخلي للمقياس، مما أكد أن الأسئلة متماسكة وتقوم بقياس نفس المفهوم بدقة عالية.
- بناءً على نتائج هذه الاختبارات، تم التأكد من موثوقية المقياس وصلاحيته للتحليل الكمي.

(٢) مبررات اختيار العينة ومعاييرها:

أ- حجم العينة ونسبة التمثيل

- تم اختيار العينة لتشمل)**عدد ٣٨٣ زوجًا**(، وهي عينة كبيرة كافية لتحقيق دقة إحصائية وتمثيل جيد للمجتمع المستهدف.
- نسّقت الباحثة اختيار العينة لضمان تمثيل متوازن بين الجنسين، والفئات العمرية المختلفة، ومستويات التعليم والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية.

ب- معايير اختيار العينة

- الأزواج الذين لا يزالون متزوجين رسميًا وقت إجراء الدراسة.
- التنوع في مدة الزواج (أزواج حديثو الزواج وأزواج في علاقات طويلة الأمد).
- القدرة على المشاركة في الإجابة عن المقياس أو وجود مساعد لملء الاستمارة في حال وجود صعوبات في القراءة أو الكتابة.
- الإقامة ضمن المجال الجغرافي المحدد للدراسة.

ج- المجال الجغرافي

- تم اختيار العينة من [مدينة سوهاج]، باعتبارها تمثل مجتمع الدراسة المستهدف.
- تمت الدراسة ضمن هذا المجال لضمان جمع بيانات تعكس واقع العلاقات الزوجية في هذا السياق الاجتماعي والثقافي.

(٣) المفاهيم الإجرائية للدراسة:

تتمحور المفاهيم الإجرائية في هذه الدراسة حول تحديد مفاهيم أساسية لها صلة بتفاعل الأزواج من خلال نظرية التبادل الاجتماعي وكيفية تأثير هذه التبادلات على بناء الثقة. فيما يلي بعض المفاهيم الإجرائية التي ستُستخدم في هذه الدراسة:

أ- **الثقة بين الأزواج:**

التعريف الإجرائي :تُعرف الثقة بين الأزواج بأنها الإيمان المتبادل بين الطرفين بقدرة كل منهما على الوفاء بالوعود والالتزامات دون الحاجة للرقابة المستمرة. وتعكس الثقة قدرتهم على التعامل مع التبادلات الاجتماعية بصدق وشفافية، مما يسهم في تعزيز العلاقة الزوجية.

طريقة القياس: سيتم قياس الثقة باستخدام مقياس موجه يتضمن عبارات تتعلق بمدى اعتماد كل طرف على الآخر في الجوانب المختلفة من الحياة الزوجية (العاطفية، المالية، الاجتماعية). سيعتمد المقياس على الإجابات المتعلقة بشعور كل طرف بالراحة والأمان في التعامل مع شريك حياته.

ب- **المكافآت في العلاقات الزوجية:**

التعريف الإجرائي :المكافآت هي المنافع أو الفوائد التي يحصل عليها الزوجان في سياق علاقتهما، سواء كانت مادية (مثل الدعم المالي، الهدايا) أو غير مادية (مثل الدعم العاطفي، الاحترام المتبادل).

القياس :سيتم قياس المكافآت من خلال مقياس يتضمن عبارات حول أنواع المكافآت التي يتلقاها الزوجان، مع التركيز على الجوانب العاطفية والمادية التي تعتبر محفزات إيجابية في العلاقة. كما يتم تقييم مدى تقدير كل طرف للمكافآت التي يحصل عليها من الآخر.

ج- **التكاليف في العلاقات الزوجية:**

التعريف الإجرائي :التكاليف هي الموارد (مادية، عاطفية، نفسية) التي يتحملها كل طرف في العلاقة، مثل التضحية بالوقت، الجهد، المال، أو مشاعر معينة من أجل استمرارية العلاقة الزوجية.

طريقة القياس: سيتم قياس التكاليف من خلال مقياس يشمل عبارات حول التضحيات التي يقومون بها في العلاقة، سواء كانت مادية (مثل الأموال) أو غير مادية (مثل الوقت والجهد العاطفي). يتم التركيز على تأثير هذه التكاليف في جودة العلاقة والشعور بالإجهاد أو الاستنزاف العاطفي.

د- **التوزيع المتوازن للمكافآت والتكاليف:**

التعريف الإجرائي :يشير هذا المفهوم إلى العدالة في توزيع المكافآت والتكاليف بين الزوجين، بحيث يشعر كل طرف بأن المكافآت التي يحصل عليها تتناسب مع التكاليف التي يتحملها. التوزيع المتوازن يساعد في بناء الثقة بين الزوجين ويسهم في استدامة العلاقة.

طريقة القياس: سيتم قياس التوزيع المتوازن من خلال مقياس يقيم شعور الأزواج بعدالة العلاقة وتوازن التكاليف والمكافآت. يتم تحديد ذلك من خلال الأسئلة المتعلقة بالرضا عن العلاقة والتوازن بين ما يقدمه كل طرف وما يحصل عليه.

هـ – العوامل المؤثرة في الثقة بين الأزواج:

التعريف الإجرائي :العوامل المؤثرة هي كل العوامل التي تساهم في تشكيل الثقة بين الأزواج، مثل التواصل الفعّال، العدالة في التوزيع، الدعم العاطفي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والمعتقدات الشخصية لكل طرف حول العلاقة.

طريقة القياس :سيتم قياس تأثير العوامل المؤثرة من خلال مقياس يتضمن عبارات حول تأثير هذه العوامل على الثقة بين الزوجين. يتم استقصاء آراء الأزواج حول تأثير العوامل الداخلية (مثل الاتصال العاطفي) والخارجية (مثل الضغوط الاقتصادية) على ثقتهم في شريك حياتهم.

سيتم تطبيق هذه المفاهيم الإجرائية باستخدام مقياس شامل لجمع البيانات الميدانية التي تدعم الإجابة على تساؤلات الدراسة. سيساهم ذلك في تحليل العلاقة بين الثقة والمكافآت والتكاليف والتوزيع المتوازن داخل العلاقات الزوجية، وبالتالي تحقيق أهداف الدراسة وتحقيق رؤى أعمق حول المحددات المؤثرة في الثقة بين الأزواج في إطار نظرية التبادل الاجتماعي.

(٤) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تعرض الدراسة في هذا السياق الخصائص الديموغرافية للعينة، وذلك على النحو التالي:

(أ) توزيع العينة وفقًا للنوع الاجتماعي:

الجدول رقم (١)

توزيع العينة وفقًا للنوع الاجتماعي

النوع	العدد	النسبة
ذكر	١٧٤	%٤٥.٤٣
أنثي	٢٠٩	%٥٧.٥٤
الإجمالي	٣٨٣	١٠٠

يشير الجدول رقم (١) إلى أن الذكور يمثلون ٤٥.٤٣ % من عينة الدراسة، في حين أن الإناث يشكلن النسبة الأكبر بـ ٥٤.٥٧%. يُعد هذا التوزيع أقرب إلى التوازن بين النوعين، ويُوفر قاعدة أكثر اتزانًا لتحليل الثقة بين الأزواج في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي. ومن هذا

المنطلق، يمكن تفسير النسب بأن كلا الطرفين يشاركان في العلاقة الزوجية من منطلقات متقاربة من حيث تبادل الدعم العاطفي والاجتماعي. إلا أن الفروق الطفيفة قد تعكس أيضًا اختلافًا في طرق التعبير عن الثقة وتوقعات كل من الزوج والزوجة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن النساء قد يكنّ أكثر تعبيرًا عن الاحتياجات العاطفية، في حين يركّز الرجال على تبادل الأدوار والالتزامات. وتُظهر هذه النسب أهمية النوع الاجتماعي كمتغير تحليلي عند دراسة محددات الثقة في العلاقات الزوجية، خصوصًا في ضوء نظرية التبادل التي تنظر إلى العلاقات بوصفها تفاعلات مستمرة من المكافآت والتكاليف بين الشريكين.

(ب) توزيع عينة الدراسة وفقًا للفئة العمرية:

الجدول رقم (٢)

توزيع العينة وفقًا للعمر

العمر	العدد	النسبة
(١٨ – ٢٧)	١١٤	٢٩.٨
(٢٨ – ٢٧)	١٢٧	٣٣.٢
(٣٨–٤٧)	٧٨	٢٠.٤
٤٨ فأكثر	٦٤	١٦.٧
الإجمالي	**٣٨٣**	**١٠٠**

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن توزيع العينة وفقًا للفئات العمرية يتناسب مع موضوع الدراسة الذي يركز على فهم الزواج في إطار نظرية التبادل الاجتماعي. نلاحظ أن الفئة العمرية (٢٨–٣٧) سنة تمثل النسبة الأكبر من العينة حيث بلغت ٣٣.٢%، مما يشير إلى أن الأفراد في هذه الفئة العمرية هم الأكثر انخراطًا في موضوع الزواج أو لديهم وعي واسع به، وذلك نظرًا لما تتمتع به هذه المرحلة من استقرار اجتماعي واقتصادي ونضج في الحياة الزوجية.

أما الفئة العمرية (١٨–٢٧) سنة، التي تشكل ٢٩.٨% من العينة، فتعد نسبة كبيرة أيضًا، مما يدل على اهتمام الشباب في هذه المرحلة بمفهوم الزواج وأهميته في حياتهم المستقبلية. وهذا يتماشى مع الوعي المتزايد بالقيم والمعايير الاجتماعية المرتبطة بالزواج في بداية مرحلة البلوغ والنضج الاجتماعي. بينما تقل النسب في الفئات الأكبر سنًا، حيث بلغت نسبة (٣٨–٤٧) سنة حوالي ٢٠.٤%، وبلغت نسبة الفئة العمرية (٤٨ فأكثر) ١٦.٧%. ويمكن تفسير هذا الانخفاض

بأن الأفراد في هذه المراحل العمرية يكون لديهم تجارب أكثر تنوعًا في الحياة الزوجية، مما يجعل اهتمامهم البحثي أو تركيزهم أقل على الجوانب التي تدرسها الدراسة مقارنة بالفئات الأصغر سنًا. بشكل عام، يعكس هذا التوزيع تفاوتًا في الاهتمام والمعرفة حول موضوع الزواج حسب الفئات العمرية، حيث يزداد التركيز والاهتمام بين الشباب والبالغين في المراحل الوسطى من العمر، بينما يتناقص تدريجيًا مع التقدم في السن.

(ج) الحالة التعليمية:

الجدول رقم (٣)

توزيع العينة وفقًا الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
أمي	١٨	٤.٤
ابتدائي	٢٤	٦.٣
إعدادي/متوسط	٣٥	٩.١
ثانوي	٨٨	٢٣
جامعي	١٣٠	٣٣.٩
دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	٨٨	٢٣
الإجمالي	**٣٨٣**	**١٠٠**

توضح بيانات الجدول رقم (٣)، حيث جاءت المؤهلات الجامعية (بكالوريوس) – نسبة ٣٣.٩%هذه الفئة تمثل النسبة الأعلى في العينة المدروسة. يمكن تفسير ذلك بأن الأفراد الحاصلين على درجات علمية جامعية قد يكون لديهم مستويات أعلى من الفهم والإدراك لمتطلبات العلاقة الزوجية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتمتع هؤلاء الأفراد بمهارات التواصل وحل المشكلات التي تعزز الثقة بين الزوجين. في إطار نظرية التبادل، يمكن القول أن هذه الفئة قادرة على تقديم تبادل إيجابي وعقلاني مما يعزز العلاقة. وجاءت فئة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) والثانوي – بنسبة ٢٣.٠% لكل منهما: يُلاحظ أن هذه الفئات تشترك في نفس النسبة (٢٣%)، ما يعني أن الأشخاص الحاصلين على مؤهلات أعلى من البكالوريوس (ماجستير ودكتوراه) أو أصحاب المؤهلات الثانوية يتمتعون بدرجات متقاربة من الثقة في العلاقة. يمكن أن يكون أصحاب الدراسات العليا قد مروا بتجارب حياتية وعلمية متنوعة قد تجعلهم أكثر قدرة على إدارة توقعات العلاقة الزوجية، ولكن مع ذلك، لا يبدو أن هناك تأثيرًا ملحوظًا يفصل بينهم وبين

أصحاب المؤهلات الثانوية من حيث الثقة، مما قد يشير إلى أن الثقة في العلاقة تتأثر بعوامل أخرى غير مستوى التعليم.

وجاءت فئة إعدادي/متوسط – نسبة ٩.١%، وتمثل هذه الفئة نسبة منخفضة نسبياً. قد يشير ذلك إلى أن الأفراد الحاصلين على تعليم أقل قد يواجهون تحديات أكبر في فهم متطلبات العلاقة الزوجية أو في بناء الثقة المتبادلة. ربما يكون لدى هؤلاء الأفراد قدرة أقل على تقديم التبادلات المثمرة التي تعتمد على التواصل الجيد والمعرفة الأكاديمية أو الاجتماعية اللازمة لتدعيم العلاقة. وجاء الأميين – بنسبة ٤.٤%، وتمثل هذه الفئة أقل نسبة في العينة. يمكن أن يكون الأشخاص في هذه الفئة أكثر عرضة لعدم الوعي الكامل بأهمية بناء الثقة أو قد يواجهون صعوبة في تطبيق المبادئ التي تساهم في استقرار العلاقة الزوجية. قد يكون التواصل معهم والتعامل مع متطلبات العلاقة الزوجية أكثر تعقيدًا بسبب غياب المعرفة أو التعليم، مما يحد من قدرتهم على بناء الثقة.

(د) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمحل الإقامة:

الجدول رقم (٤)

توزيع العينة وفقًا لمحل الإقامة

محل الإقامة	العدد	النسبة
ريف	١٧٢	٤٤.٩
حضر	٢١١	٥٥.١
الإجمالي	**٣٨٣**	**١٠٠**

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٤)، يتبين أن هناك توازنًا نسبيًا في توزيع أفراد العينة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث بلغت نسبة سكان الحضر ٥٥.١% مقابل ٤٤.٩% لسكان الريف. يعكس هذا التوزيع تنوعًا في الخلفيات البيئية والثقافية والاجتماعية للأفراد المشاركين في الدراسة.

من الجدير بالذكر أن الفوارق بين البيئتين الحضرية والريفية تتميز باختلافات في المناخ القيمي والثقافي، والتي قد تؤثر بشكل ملحوظ على سلوكيات الأفراد، وجهات نظرهم حول موضوعات مثل الزواج والعلاقات الاجتماعية. فالمناطق الريفية غالبًا ما تتسم بقيم أكثر تقليدية وتركيزًا على

الروابط الاجتماعية الضيقة، بينما تتيح المناطق الحضرية تنوعًا أكبر في الأفكار والممارسات الاجتماعية بسبب التنوع الاقتصادي والتعليمي.

وعليه، فإن إجراء مقارنة مباشرة بين سكان الريف والحضر في سياق الدراسة قد لا يكون مناسبًا دون دراسة معمقة تأخذ في الاعتبار هذه الفوارق الثقافية والقيمية، والتي قد تؤثر على النتائج بشكل جوهري. لذلك، ينبغي توخي الحذر عند تفسير البيانات المتعلقة بمحل الإقامة، مع اقتراح إجراء دراسات مكملة تستهدف فهم التأثيرات البيئية والثقافية بشكل أعمق.

(هـ) مدة الزواج:

الجدول رقم (٥)

مدة الزواج

مدةالزواج	العدد	النسبة
من سنة –٥	١٧٢	٤٤.٩
من٥–١٠	٦٨	١٧.٨
من ١١–٢٠	٦٥	١٧
٢٠ فأكثر	٧٨	٢٠.٤
الإجمالي	**٣٨٣**	**١٠٠**

تُظهر بيانات الجدول رقم (٥) تفاوتًا ملحوظًا في توزيع مدة الزواج بين أفراد العينة. إذ تشكل نسبة الذين تتراوح مدة زواجهم بين سنة وخمس سنوات النسبة الأكبر، حيث بلغت ٤٤.٩%، مما يدل على أن غالبية المشاركين في الدراسة يعيشون في مراحل الزواج المبكرة التي تتسم بالتكيف والتفاعل مع الحياة الزوجية الجديدة.

قد يبدو هذا التوزيع متناقضًا مع بيانات الجدول رقم (٢) التي تشير إلى أن الفئة العمرية الأكبر بين المتزوجين تقع ضمن (١٨–٢٧) عامًا، حيث قد يفترض البعض أن الشباب في هذه الفئة العمرية ليسوا جميعًا متزوجين أو في مراحل زواج مبكرة. ومع ذلك، يُفسر هذا التناقض الظاهري بأن عددًا كبيرًا من الأفراد في هذه الفئة العمرية متزوجون حديثًا، مما يجعل مدة الزواج القصيرة من سنة إلى خمس سنوات أمرًا منطقيًا ومتناسبًا مع واقعهم. ويُضاف إلى ذلك أن بداية سن الزواج في العينة تبدأ من ١٨ عامًا، مما يعزز تفسير وجود نسبة كبيرة في بدايات الحياة الزوجية ضمن هذه الفئة العمرية.

أما الفئة التي تتراوح مدة زواجها بين ٥ إلى ١٠ سنوات، فقد مثلت نسبة ١٧.٨%، مما يشير إلى أن هذه المجموعة ليست الأكبر في العينة، وربما تحمل تجارب متفاوتة فيما يتعلق بالاستقرار والتحديات الزوجية. في حين بلغت نسبة المتزوجين لمدة تزيد عن ٢٠ سنة حوالي ٢٠.٤%، مما يعكس وجود عدد من الأفراد يعيشون مراحل متقدمة من الحياة الزوجية، وهي فترات قد تتسم بتحقيق استقرار أكبر أو مواجهة تحديات جديدة.

وفي المقابل، تقل نسبة المتزوجين الذين تتراوح مدة زواجهم بين ١٠ إلى ٢٠ سنة إلى ١٧.٠%، وهو ما قد يرتبط بتفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على استمرارية العلاقة الزوجية في تلك المرحلة. بناءً على هذه البيانات، يمكن الاستنتاج أن العينة تضم مجموعة متنوعة من الأزواج في مراحل مختلفة من الحياة الزوجية، مما يتيح دراسة شاملة لتطور العلاقات الزوجية والتحديات التي تواجهها عبر الزمن.

(و) عدد الأبناء:

الجدول رقم (٦)

توزيع العينة وفقًا لعدد الأبناء

عدد الأبناء	العدد	النسبة
لا يوجد	70	18.3
١-٢	159	29.5
٣-٤	113	29.5
٥ فأكثر	41	10.7
الإجمالي	**٣٨٣**	**١٠٠**

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٦) الخاصة بعدد الأبناء في عينة الدراسة، يتضح أن أعلى نسبة كانت للأفراد الذين لديهم من ١ إلى ٢ أبناء، حيث بلغت ٢٩.٥%. وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد العينة لديهم عدد قليل من الأبناء، وهو ما قد يعكس نمطًا من التوجه نحو الأسر الصغيرة في العينة، وهو أمر قد يرتبط بتغيرات اجتماعية أو اقتصادية تشجع على تقليل حجم الأسرة. بعد ذلك، تأتي الفئة التي لا يوجد لديها أبناء، حيث بلغت النسبة ١٨.٣%، مما يعكس وجود نسبة معقولة من الأفراد الذين لم يقرروا إنجاب الأطفال بعد، أو ربما اختاروا عدم الإنجاب لأسباب مختلفة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية.

أما الفئة التي لديها من ٣ إلى ٤ أبناء، فقد بلغت نسبتها ٢٩.٥%، وهي تمثل نفس النسبة التي سجلها الأفراد الذين لديهم من ١ إلى ٢ أبناء، مما يدل على أن الأسر التي تضم من ٣ إلى ٤ أطفال تشكل أيضًا جزءًا كبيرًا من العينة. قد يشير ذلك إلى وجود توازن في تفضيلات عدد الأبناء لدى الأفراد في العينة.

أما أقل نسبة فكانت للأفراد الذين لديهم ٥ أبناء أو أكثر، حيث بلغت ١٠.٧%، مما يعكس أن الأسر الكبيرة التي تضم عددًا كبيرًا من الأبناء تشكل أقلية في العينة، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة نحو تقليل عدد الأبناء في العديد من المجتمعات.

بناءً على هذه البيانات، يمكن الاستنتاج أن العينة تميل إلى أن تكون ذات حجم أسرة صغير أو متوسط، مع تفضيلات واضحة لتقليص عدد الأبناء في الأسرة مقارنة بالأسر الكبيرة.

(٥) ثبات أداة الدراسة:

تعرض بيانات الجدول رقم (٧) معاملات ثبات المقياس المستخدم في الدراسة ومحاوره المختلفة، وذلك بهدف التأكد من ثبات أداة الدراسة، وباستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha.

الجدول رقم (٧)

معاملات ثبات المقياس

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا
المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة	٩	٠.٨٦٩
التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثيرها على مستوى الثقة بينهم	٩	٠.٨٣٩
العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة	١٠	٠.٨٩٧

تشير بيانات الجدول السابق إلى نتائج هامة حول الثبات الداخلي لمقاييس الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ، وهو مقياس يُستخدم لتحديد مدى ثبات واستخلاص نتائج موثوقة من الاستبيانات والأدوات البحثية. توضح البيانات أن: قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول المتعلق بالمنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة كانت

٠.٨٦٩، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن المقياس في هذا المحور يتمتع بثبات جيد، وقيمة ألفا كرونباخ للمحور الثاني الذي يتعلق بالتكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثيرها على مستوى الثقة بينهم بلغت ٠.٨٣٩، وهي أيضًا قيمة جيدة تشير إلى مستوى عالٍ من الثبات، أما قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثالث الذي يركز على العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج وانعكاس ذلك على مستوى الثقة بلغت ٠.٨٩٧، وهي أعلى قيمة بين المحاور الثلاثة، مما يعكس ثباتًا ممتازًا لهذا المحور.

هذه القيم المرتفعة تدل على أن المقاييس المستخدمة في الدراسة تتمتع بمستوى عالٍ من الثبات، مما يعني أنها تقيس ما يُفترض أن تقيسه بشكل موثوق، وأن النتائج التي تم الحصول عليها ستكون دقيقة وقابلة للاستخدام في تحليل النتائج واختبار الفروض. ومن الجدير بالذكر أن عينة الدراسة كانت مكونة من ٤٠٤ أفراد، ولكن تم استبعاد ٢١ استمارة لعدم اكتمال البيانات، ليكون المجموع النهائي للاستمارات المستخدمة في التحليل هو ٣٨٣ استمارة. هذا الاستبعاد يعكس حرص الباحثة على ضمان دقة البيانات وصحتها في الدراسة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن مقياس الدراسة قد تم التحقق من صدقه وثباته بشكل كافٍ، مما يعزز الثقة في صحة النتائج التي تم التوصل إليها وقدرتها على الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بفاعلية.

الجدول رقم (٨)

المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة

العبارات		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	المعنوية	نتائج التحليل العاملي	
		غير موافق	محايد	موافق					التقديرات المعنوية	معنوية التقديرات
أتلقى دعمًا عاطفيًا دائمًا من زوجي/زوجتي	ك	٢٧	٩٧	٢٥٩	٢.٦٢١٤	٠.٦١٤٢	٨٣.٥٢٧	***	٠.٤٦١	***
	ل	٠.٧	٢٥.٣	٦٧.٦						
أحترم زوجي/زوجتي مما يساعد على تعزيز الثقة بيننا	ك	٤	٣٦	٣٤٣	٢.٨٨٥١	٠.٣٥٠٥٦	١٦١.٠٦٤	***	٠.٣٢٥	***
	ل	١	٩.٤	٨٩.٦						
تمنحني علاقتي مع زوجي/زوجتي شعورًا بالأمان العاطفي والنفسي	ك	١٧	٥٥	٣١١	٢.٧٨٣٣	٠.٥٠٩١١	١٠٦.٩٩	***	٤٧٢	***
	ل	٤.٤	١٤.٤	٨١.٢						
أتبادل مع زوجي/زوجتي الأفكار	ك	٢١	٩٩	٢٦٣	٢.٦٣٩٧	٠.٥٨٣٩٩	٨٨.٤٦١	***	٠.٣٥٧	***
	ل	٥.٨	٢٥.٨	٦٨.٧						

العبارات		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	المعنوية	نتائج التحليل العاملي	
		غير موافق	محايد	موافق					التقديرات المعنوية	معنوية التقديرات
والمشاعر بصراحة										
أتعاون زوجي/زوجتي في تحمل المسؤوليات اليومية، مما يعزز قدرتنا على إدارة حياتنا المشتركة	ك	٢٢	٦٥	٢٩٦	٢.٧٤٦٧	٠.٥٥٢٠٩	٩٧.٣٦٦	***	٠.٢٦١	***
	ل	٤.٨	١٧	٧٧.٣						
يقدم لي زوجي/زوجتي دعمًا حقيقيًا لتحقيق أهدافي الشخصية	ك	٤١	٨٩	٢٥٣	٢.٥٥٣٥	٠.٦٨٠٠٣	٧٣.٤٨٧	***	٠.٤٩٦	***
	ل	١٠.٧	٢٣.٢	٦٦.١						
أشعر بأنني محل تقدير دائم من زوجي/زوجتي	ك	٣٣	٦٥	٢٨٥	٢.٦٧٣٦	٠.٦٢٧٠٦	٨٣.٤٤٣	***	٠.٥٨١	***
	ل	١٣.١	١٧	٧٤.٤						
نتقاسم أنا وزوجي المسؤوليات الاجتماعية اليومية مثل رعاية الأهل وتقديم الدعم للأصدقاء	ك	٣٧	٨٣	٢٦٣	٢.٥٩٠١	٠.٦٦٠٤٨	٧٦.٧٤٥	***	٠.٤٤٦	***
	ل	٩.٧	٢١.٧	٦٨.٧						
شراكتنا المالية مبنية على الثقة والتعاون، مما يساهم في تحقيق استقرار مالي للأسرة	ك	٣٥	٥٧	٢٩١	٢.٦٨٤١	٠.٦٣٢٤	٨٣.٠٦٢	***	٠,٤٣٧	***
	ل	٩.١	١٤.٩	٧٦						
قيمة ألفا كرو نباخ = (.869)										

(*** تشير الي معنوية العبارات عند مستوي معنوية ٥% وبدرجة ثقة ٩٥%)

بناءً على تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق، يتضح أن المقاييس الإحصائية المستخدمة قد أثبتت نجاح الباحثة في اختيار العبارات المناسبة التي تساهم في توصيف المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة. حيث تم اختيار ٩ عبارات تحققت منها موافقة عامة من قبل عينة الدراسة، مما يشير إلى وجود توافق واضح في آراء المشاركين حول هذه العبارات. كما تشير المتوسطات الحسابية المنخفضة والانحرافات

المعيارية الصغيرة إلى قرب إجابات أفراد العينة وتجانسها، وهو ما يعكس تجانس مفردات الدراسة، وفيما يتعلق بالانحراف المعياري، نجد أن قيمه كانت قليلة نسبيًا، مما يدل على أن هناك انخفاضًا في تشتت آراء العينة وترابطًا قويًا بين أفكارهم، مما يعزز دقة اختيار العينة ويُعتبر مؤشرًا على اتساق استجاباتهم. هذا يشير إلى أن الباحثة نجحت في اختيار العينة بشكل إحصائي سليم وموثوق.

أما بالنسبة لـ معامل ألفا كرونباخ، فقد كانت قيمته عالية ومقبولة نظرًا لتخطيها ٧٠%، مما يشير إلى ثبات المقياس وإمكانية الاعتماد عليه في دراسة المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة. هذا يعزز من صدق وثبات العبارات المستخدمة في الاستبيان، مما يجعل الباحثة على ثقة تامة في صحة وموثوقية نتائج الدراسة، أما بالنسبة لاختبار المعنوية للعبارات، فقد تم التأكد من معنوية استجابات مفردات العينة، حيث كانت قيمة المعنوية أقل من ٠.٠٥ لجميع العبارات، مما يعني أن الاستجابات كانت معنوية إحصائيًا. وبالتالي، يمكن اعتبار أن استجابات العينة على العبارات المتعلقة بالمنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة هي ذات دلالة إحصائية وقابلة للاستخدام في تحليل النتائج.

أما فيما يتعلق بأولويات المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها، تكشف البيانات أن هناك نسبة اتفاق عالية بين أفراد العينة حول وجود منافع واضحة في علاقاتهم اليومية التي تؤثر على بناء الثقة. حيث جاءت عبارة "أحترم زوجي/زوجتي مما يساعد على تعزيز الثقة بيننا" في المرتبة الأولى، وكان المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو ٢.٨٨٥١، مما يشير إلى أن احترام الزوجين لبعضهما البعض يُعتبر من أبرز العوامل التي تساهم في تعزيز الثقة بينهما في العلاقات الزوجية.

وجاءت عبارة " تمنحني علاقتي مع زوجي/زوجتي شعورًا بالأمان العاطفي والنفسي" في المرتبة الثانية بمعدل حسابي قدره ٢.٧٨٣٣، مما يدل على أن العديد من أفراد العينة يرون أن العلاقة مع شريك الحياة تمنحهم شعورًا بالأمان العاطفي والنفسي، مما يعزز الثقة في العلاقة الزوجية ويعتبر من المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها. وهذا يتفق مع نتيجة دراسة ل(المبقع، ٢٠٢٢) حول الأمان العاطفي حيث أشارت أن الأمان العاطفي يسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة بين الزوجين، مما يؤدي إلى استقرار العلاقة الزوجية. لأنه يعمل على تلبية الحاجة إلى الحب والتفاهم المتبادل، مما يعزز الشعور بالطمأنينة والثقة. كما أن التعبير الصريح عن الحب

والاحترام المتبادل يساهم في تقوية الاتصال بين الزوجين، وبالتالي تعزيز العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق الأمان العاطفي يحد من القلق والتوتر، مما يساعد في تحقيق توافق نفسي وزيادة الاستقرار العاطفي داخل الأسرة.

وأظهرت البيانات عبارة "أتعاون مع زوجي/زوجتي في تحمل المسؤوليات اليومية، مما يعزز قدرتنا على إدارة حياتنا المشتركة" في المرتبة الثالثة، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٧٤٦٧. وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يوافقون على أن التعاون بين الزوجين في تحمل المسؤوليات اليومية يُعد من العوامل المهمة التي تساهم في تعزيز قدرة الزوجين على إدارة حياتهم المشتركة، وهو ما يعكس التبادل الإيجابي بين الزوجين في إطار نظرية التبادل ويعزز الثقة بينهما

ووردت عبارة " شراكتنا المالية مبنية على الثقة والتعاون، مما يساهم في تحقيق استقرار مالي للأسرة" في المرتبة الرابعة، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٦٨٤١. هذا يشير إلى أن العديد من أفراد العينة يتفقون على أن الشراكة المالية المبنية على الثقة والتعاون تعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي للأسرة، مما يعزز من الثقة بين الزوجين ويسهم في استقرار حياتهم المشتركة، وأكد على ذلك دراسة (علوي، ٢٠١٧) على أن الشراكة المالية بين الزوجين تعزز الثقة المتبادلة من خلال توضيح حقوق وواجبات كل طرف، مما يساهم في الاستقرار الأسري. هذه الشفافية المالية تسهم في تعزيز التعاون والتفاهم بين الزوجين، خاصة في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات. وبحثت دراسة (Copur, 2014) في العلاقة بين القضايا المالية والعلاقة الزوجية، موضحًا كيف أن القضايا المالية تؤثر بشكل كبير على الرضا الزوجي والمالي. أظهرت نتائج دراسة أجريت على ٣٠٢ موظف في أنقرة أن استخدام حسابات مالية مشتركة يعزز من سهولة اتخاذ القرارات المالية، بينما يفضل البعض الآخر الحسابات المنفصلة. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين الرضا المالي والعلاقة الزوجية، مما يشير إلى أن إدارة المال بشكل جيد يمكن أن يقلل من الخلافات الزوجية ويحسن من جودة العلاقة.

وعبارة " أشعر بأنني محل تقدير دائم من زوجي/زوجتي" جاءت في المرتبة الخامسة، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٦٧٣٦. هذا يعكس أن الكثير من أفراد العينة يشعرون بأنهم محل تقدير من شريك حياتهم، مما يساهم في تعزيز الثقة والاحترام المتبادل بين الزوجين. كما أن هذا الشعور بالتقدير يعزز الاستقرار العاطفي والنفسي في العلاقة الزوجية، مما يساهم في تقوية الروابط بينهما. وهذا ما أكدت عليه دراسة (بركات، ٢٠١٨) أن التقدير الزواجي له

علاقة إيجابية ودالة إحصائيًا بالكفاءة الإنتاجية للزوجة، مما يعزز من ثقتها بنفسها ويزيد من استعدادها لأداء المهام بكفاءة وابتكار. هذا التقدير يعزز الروابط الزوجية ويعكس تأثيره الكبير على تعزيز الثقة بين الزوجين.

أما عبارة "أتبادل مع زوجي/زوجتي الأفكار والمشاعر بصراحة" جاءت في المرتبة السادسة، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٦٣٩٧. هذا يشير إلى أن العديد من أفراد العينة يشعرون بوجود تبادل صريح للأفكار والمشاعر مع شريك حياتهم، مما يعكس الاتصال الجيد والتفاهم بين الزوجين، وهو ما يعزز الثقة ويدعم العلاقة الزوجية في إطار نظرية التبادل، وجاءت دراسة (الحدادي،٢٠٢٣) تبين أن هناك ضعفًا في الوعي بأهمية التواصل الوجداني بين الأزواج، مما يؤدي إلى تقليل تبادل العاطفة بينهم. هذا النقص في التواصل الوجداني يؤثر سلبًا على العلاقة الزوجية ويحد من تبادل المشاعر الإيجابية التي تساهم في تعزيز السعادة الزوجية. كما أن التفاعل العاطفي بين الأزواج يختلف بحسب الجنس، حيث تتأثر كل من الزوجة والزوج بشكل مختلف بالعوامل الاجتماعية والحياتية التي تواجههم. وأظهرت دراسة (جلال، ٢٠١٩) أن "الحب المتبادل" يعد من المعايير الرئيسية لاختيار الشريك لدى الشباب والفتيات (٩٣.٣% للفتيات و٦٨.٢% للذكور)، مما يشير إلى أن الحب المتبادل يعد أساسًا لنجاح العلاقة الزوجية. كما أن الحب المتبادل يعكس وجود الثقة بين الزوجين، مما يعزز بناء علاقة مستقرة ومستدامة.

وعبارة " أتلقى دعمًا عاطفيًا دائمًا من زوجي/ زوجتي" جاءت في المرتبة السابعة، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٦٢١٤. هذا يشير إلى أن الكثير من أفراد العينة يشعرون بتلقي دعم عاطفي دائم من شريك حياتهم، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار العاطفي وتعميق الثقة في العلاقة الزوجية، مما يعزز الروابط بين الزوجين ويجعل العلاقة أكثر قوة واستقرارًا. وهذا ما اظهرته دراسة (التيجاني، ٢٠١٦) حول وجود علاقة إيجابية بين الإشباع العاطفي والرضا عن الحياة لدى المتزوجين من أساتذة التعليم العالي، حيث أظهرت النتائج أن الدعم العاطفي يعزز الرضا عن الحياة، مع وجود فروق دالة إحصائيًا في الإشباع العاطفي وفقًا للعوامل السوسيوديموغرافية مثل العمر ومدة الزواج وطبيعة الإقامة. وهدفت دراسة (بلعباس، ٢٠٢٢) إلى فحص العلاقة بين الذكاء العاطفي والتوافق الزواجي لدى المتزوجات، حيث تبين وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الذكاء العاطفي والتوافق الزواجي، بينما لم تُظهر الدراسة أي فروق دالة في الذكاء العاطفي أو التوافق الزواجي بناءً على متغيرات السن، مدة الزواج، عدد الأبناء، أو استقلالية السكن.

وعبارة "يقدم لي زوجي/زوجتي دعمًا حقيقيًا لتحقيق أهدافي الشخصية" حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٥٥٣٥، مما يعكس أن نسبة من أفراد العينة يتفقون على أن دعم الشريك لتحقيق الأهداف الشخصية يُعد من العوامل التي تسهم في تعزيز العلاقة بين الزوجين. ورغم أن هذا المتوسط لا يتصدر الأولوية بين العبارات الأخرى، إلا أنه يعكس تقديرًا مهمًا لدعم الشريك في تحقيق الطموحات الشخصية لكل طرف، مما يعزز التعاون المشترك ويُسهم في بناء الثقة داخل العلاقة الزوجية، وأظهرت دراسة (عيد، ٢٠١٨) على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الدعم الأسري بأبعاده المختلفة (من ضمنها دعم الزوج) وتمكين المرأة وأسلوب اتخاذ القرار لدى الزوجة العاملة. كما تبين أن الدعم المقدم من الزوج يعزز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الشخصية والعملية بشكل فعال، مما يعكس دور هذا الدعم في تعزيز الثقة بين الزوجين. تشير النتائج إلى أن دعم الزوج يعزز الثقة في اتخاذ القرارات الأسرية ويسهم في تمكين المرأة لتحقيق أهدافها الشخصية داخل الأسرة.

وجاءت "تتقاسم أنا وزوجي المسؤوليات الاجتماعية اليومية مثل رعاية الأهل وتقديم الدعم للأصدقاء" في المرتبة الأخيرة، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٥٩٠١. هذا يشير إلى أن العديد من أفراد العينة يتفقون على أن تقاسم المسؤوليات الاجتماعية بين الزوجين، مثل رعاية الأهل وتقديم الدعم للأصدقاء، يُعد من العوامل التي تساهم في تعزيز التعاون والثقة المتبادلة بينهما، مما يعكس التوازن والتكامل في العلاقة الزوجية. وأظهرت نتائج دراسة (الشربينى، ٢٠١٥) وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين دور الأزواج في تحمل المسؤوليات الأسرية والرضا عن الحياة في جوانبها الاقتصادية، الأسرية، والشخصية. كما تبين أن مستوى دور الأزواج كان متوسطًا كما تدركه الزوجات، وأن ٧٥.٥% من الزوجات كن راضيات عن حياتهن بمستوى متوسط. علاوة على ذلك، أوضحت الدراسة أن تحمل الأزواج للمسؤوليات الأسرية يعزز رضا الزوجات عن الحياة بشكل عام، مما يشير إلى أهمية تحمل الزوج المسؤوليات الأسرية لتحقيق الرضا والسعادة والثقة في الحياة الزوجية.

وتشير نتائج **التحليل العاملي التوكيدي** المتعدد إلى أن جميع العبارات المرتبطة بمحور "المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة" تتمتع بدلالة معنوية، مما يبرز دورها الأساسي في تفسير هذا المحور. وبالنظر إلى التحميلات المعيارية للعبارات، التي تعكس درجة قوة العلاقة بين العبارات والمحور، نجد أنها تتفاوت بين القيم

المتوسطة والقوية، مما يدل على أن كل العبارات تساهم بشكل جوهري في التفسير، رغم اختلاف قوتها.

على سبيل المثال، العبارة التي تقول: "أشعر بأنني محل تقدير دائم من زوجي/زوجتي" هي الأكثر تأثيرًا، حيث حصلت على تحميل معياري قدره (.٥٨١)، مما يعكس أهمية قوية لها في بناء الثقة. وتظهر دراسة Gordon, (2023) أن تقدير الأزواج لبعضهم والشعور المتبادل بالفهم والتقدير يلعب دورًا مهمًا في تعزيز جودة العلاقة. هذه التصورات تساهم في تقليل الصراعات السلبية وتعزز من الاستجابة والتقدير المتبادل، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال الاجتماعي وزيادة الترابط بين الزوجين.

تليها العبارة التي تقول: "يقدم لي زوجي/زوجتي دعمًا حقيقيًا لتحقيق أهدافي الشخصية" والتي حصلت على تحميل معياري قدره (.٤٩٦). أما العبارة التي تشير إلى التعاون في تحمل المسؤوليات اليومية بين الزوجين، وهي: "أتعاون زوجي/زوجتي في تحمل المسؤوليات اليومية، مما يعزز قدرتنا على إدارة حياتنا المشتركة"، فقد حصلت على أقل تحميل معياري (.٢٦١)، لكنها لا تزال ذات دلالة معنوية إحصائيًا، مما يعكس ضرورتها في تفسير المحور على الرغم من تأثيرها الأقل مقارنة ببقية العبارات. ويدعم هذا الفهم ما ذكره إميل دوركايم من أن التبادل الاجتماعي والتعاون المتبادل بين الأفراد يسهم في تعزيز الثقة وبناء الروابط الاجتماعية، وهو ما ينعكس في العلاقة الزوجية حيث يتم تعزيز الانسجام والتفاهم بين الزوجين من خلال التفاعل اليومي والإيجابي بينهما (زايد،٢٠٠٦، ص٧٨) .

الجدول رقم (٩)

التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثيرها على مستوى الثقة بينهم

العبارات		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	المعنوية	نتائج التحليل العاملي	
		غير موافق	محايد	موافق					التقديرات المعنوية	معنوية التقديرات
أشعر أحيانًا بالإرهاق العاطفي بسبب التحديات اليومية التي أواجهها في علاقتي مع زوجي/زوجتي	ك	١٠٧	١٣٨	١٣٨	٢.٠٨٨٨	٠.٨٠٠٨٢	٥١.٠٤٥	***	٠.٤٣٦	***
	ل	٢٨	٣٦	٣٦						
أضطر أحيانًا للتضحية بأهدافي الشخصية واحتياجاتي لصالح الأسرة	ك	٢٧	٧٦	٢٨٠	٢.٦٦٠٦	٠.٦٠٥١١	٨٦.٠٤٧	***	٠.٤٠٢	***
	ل	٧	١٩.٨	٧٣.١						

العبارات		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	المعنوية	نتائج التحليل العاملي	
		غير موافق	محايد	موافق					التقديرات المعنوية	معنوية التقديرات
أشعر أحيانًا بالضغط النفسي نتيجة الأعباء العاطفية التي يتحتم على تحمّلها في العلاقة	ك	١٠٧	١٠٢	١٧٣	٢.١٩٣٢	٠.٨٤٩٥٥	٥٠.٥٢٣	***	٠.٤٥٥	***
	ل	٢٨.٢	٢٦.٦	٤٥.٢						
أتحمل عبئًا ماليًا أكبر من زوجي/زوجتي في بعض جوانب الحياة الزوجية، مما يشعرني بالتوتر	ك	٢٠٤	٧٧	١٠٢	١.٧٤١٥	٠.٨٦١٣٤	٣٩.٥٦٩	***	٠.٥٠٨	***
	ل	٥٣.٣	٢٠.١	٢٦.٦						
أشعر أن المسؤوليات المالية في علاقتنا لا تُقسم بشكل عادل بيني وبين زوجي/زوجتي	ك	٢٠٩	٧٩	٩٥	١.٧٩١١	١.٣٩١١٦	٢٥.١٩٧	***	٠.٤٣١	***
	ل	٦٣.٣	٢٠.٦	٢٤.٨						
تؤثر العلاقة الزوجية على وقتي مع الأصدقاء أو العائلة، مما يخلق لي شعورًا بالعزلة	ك	١٦٩	٧٩	٩٤	١.٨٧٩٩	٠.٨٦٥٩٩	٤٢.٤٨٤	***	٠.٣٠٨	***
	ل	٤٣.٩	٢٤.٥	٣١.٣						
أضحي بوقتي الشخصي أكثر من زوجي/زوجتي لتحقيق التوازن في حياتنا المشتركة	ك	٨٨	٩٤	٢٠١	٢.٣٢٦٤	٠.٨٢٥٣٣	٥٥.١٦٤	***	٠.٤٣٤	***
	ل	٢٢.٩	٢٤.٥	٥٢.٥						
أشعر أن الجهد الذي أبذله في العلاقة لا يُقدَّر من قبل زوجي/زوجتي	ك	٢١٢	٧٠	٩٩	١.٧١٥٤	٠.٨٦٨٢٦	٣٨.٦٦٥	***	٠.٥٦	***
	ل	٥٥.٥	١٨.٣	٢٥.٨						
أضطر في بعض الأحيان إلى تعديل أولوياتي الشخصية لتلبية احتياجات زوجي/زوجتي	ك	٣٧	٨٣	٢٦٢	٢.٥٩٢٧	٠.٦٦٤٠٧	٧٦.٤٠٧	***	٠.٦١٤	***
	ل	٩.٧	٢١.٧	٦٨.٤						
قيمة ألفا كرو نباخ = (.839)										

(*** تشير الي معنوية العبارات عند مستوي معنوية ٥% وبدرجة ثقة ٩٥%)

بناءً على نتائج المقاييس الإحصائية المعروضة في الجدول السابق، يمكن التأكيد على أن الباحثة نجحت في اختيار العبارات التي تعكس بدقة التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثير هذه التكاليف على مستوى الثقة بينهم. فقد أظهرت العبارات التي تم تضمينها في الدراسة توافقًا عامًا نحو "الموافقة"، مما يدل على أنها تعكس الواقع الفعلي للتكاليف التي يواجهها الأزواج في حياتهم اليومية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج تقاربًا واضحًا في المتوسطات الحسابية، حيث كانت القيم قريبة من بعضها البعض. كما لوحظ انخفاض نسبي في قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى تراجع تشتت الآراء وتجانس إجابات العينة. وهذا يدل على أن المشاركين يتفقون بشكل كبير في إدراكهم للتكاليف التي يتحملونها في علاقاتهم الزوجية ومدى تأثيرها على الثقة المتبادلة بينهم. بناءً على هذه النتائج، يمكن القول بأن الباحثة قد اختارت عينة متجانسة وملائمة للدراسة.

وبالنظر إلى قيم الانحراف المعياري نجد أنها قيم قليلة نسبيا، وهو ما يدل على انخفاض تشتت آراء العينة، وترابط أفكارهم وهو ما يبرهن علي دقة اختيار العينة من قبل الباحثة، وكانت قيمة معامل ألفا كرو نباخ عالية ومقبولة لأنها تخطت ٧٠%، وهذا يعنى ثبات التطبيق وإمكانية الاعتماد عليه في دراسة وقياس التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثيرها على مستوى الثقة بينهم، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات العبارات مما يجعلها على ثقة بصحة العبارات وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها.

تحققت الباحثة من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ، الذي أظهر قيمة مرتفعة وتخطى ٧٠%. هذا يشير إلى أن الأداة التي استخدمتها الباحثة لقياس التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية. وبالتالي، يمكن الاعتماد على هذه الأداة في قياس وفهم تأثير هذه التكاليف على مستوى الثقة بين الأزواج، كما يضمن الباحث أن النتائج التي تم الحصول عليها صحيحة وقابلة للتعميم. عند اختبار معنوية العبارات المستخدمة في الدراسة، تم الحصول على قيم معنوية أقل من ٠.٠٥ لجميع العبارات، مما يعكس أن هذه العبارات تحمل دلالة إحصائية قوية. وهذا يعني أن التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم تُؤثر بالفعل على مستوى الثقة بينهم، وأن جميع العبارات التي تم تضمينها في الدراسة تصلح إحصائيًا لدراسة وتحليل هذا التأثير.

تكشف بيانات الجدول أن هناك اتفاقًا عاليًا بين عينة الدراسة على وجود التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثيرها على مستوى الثقة بينهم. وتُظهر العبارات التي حصلت

على أعلى المتوسطات الحسابية أن التضحيات الشخصية تشكل التكاليف الرئيسية التي يواجهها الأزواج، مثل: أضطر أحيانًا للتضحية بأهدافي الشخصية واحتياجاتي لصالح الأسرة" بمتوسط حسابي قدره ٢.٦٦٠، تبينت دراسة (عايش، ٢٠٢١) أن التضحية الأسرية تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات الأسرية وبناء الثقة بين أفراد الأسرة. عندما يُضحي الأفراد من أجل أسرهم، يتعزز التماسك الأسري وتظهر الثقة المتبادلة، مما يعزز الروابط العاطفية ويؤدي إلى شعور بالأمان والاحترام المتبادل داخل الأسرة.

و"أضطر في بعض الأحيان إلى تعديل أولوياتي الشخصية لتلبية احتياجات زوجي/زوجتي" بمتوسط حسابي ٢.٥٩٢٧، أظهرت نتائج دراسة (ناجى، ٢٠٢٢) أن الطالبات الجامعيات المتزوجات اللواتي يكن على وعي بإدارة أولوياتهن يظهرن مرونة نفسية أعلى. كما تبين أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية لصالح الطالبات المتزوجات اللاتي يقمن في المسكن المستقل ولديهن أطفال، مما يعكس أهمية التوازن بين المسؤوليات الشخصية والعائلية. تعديل الأولويات الشخصية لتلبية احتياجات الزوج قد يكون مرتبطًا بزيادة الوعي بإدارة الأولويات، حيث يعزز ذلك من المرونة النفسية للمرأة في التعامل مع متطلبات الحياة الزوجية والعملية، وبالتالي يساهم في تحسين نوعية الحياة الأسرية.

وجاءت عبارة "أضحي بوقتي الشخصي أكثر من زوجي/زوجتي لتحقيق التوازن في حياتنا المشتركة" بمتوسط حسابي ٢.٣٢٦٤. هذه العبارة تشير إلى أن الأزواج يواجهون تحديات تتعلق بتعديل أولوياتهم الشخصية أو التضحية بوقت فراغهم من أجل الحفاظ على توازن العلاقة الزوجية. كما أن هناك تداخلًا بين المسؤوليات الشخصية والعاطفية التي يتم تحملها من أجل تعزيز الحياة المشتركة. وفي دراسة (Impett, 2005) تم التأكيد على أن تضحية الأزواج لتحقيق التوازن في حياتهم المشتركة يمكن أن تكون مرتبطة بشكل إيجابي بتحسين جودة العلاقة والرفاهية الشخصية. بينما يمكن أن تؤدي التضحية بدوافع الابتعاد إلى نتائج سلبية، حيث قد تؤدي إلى مشاعر سلبية أو تدهور في العلاقة إذا لم يتم التقدير المتبادل من الطرفين.

التكاليف العاطفية والمالية:

إلى جانب التضحيات الشخصية، أظهرت البيانات أيضًا أن التكاليف العاطفية والمالية تشكل جزءًا من التحديات التي يواجهها الأزواج. على سبيل المثال: "أشعر أحيانًا بالضغط النفسي نتيجة الأعباء العاطفية التي يتحتم على تحمّلها في العلاقة" بمتوسط حسابي ٢.١٩٣٢، وقد اشارت دراسة (Cheng, 2023) إلى أن الضغط النفسي الذي يعاني منه الآباء نتيجة الأعباء

العاطفية في العلاقة الزوجية يرتبط بشكل كبير بالعوامل الاجتماعية والداعمة. يعاني الآباء في الأسر التي لديها أطفال ذوي احتياجات تعليمية خاصة من مستويات عالية من الضغط النفسي بسبب مشكلات التأقلم مع التشخيص، التحديات الاقتصادية، والعزلة الاجتماعية. يمكن أن تؤدي هذه الأعباء العاطفية إلى زيادة الضغط النفسي على الآباء، مما يؤثر بدوره على رفاهيتهم الشخصية وجودة العلاقة الزوجية.

وعبارة "أشعر أحيانًا بالإرهاق العاطفي بسبب التحديات اليومية التي أواجهها في علاقتي مع زوجي/زوجتي" جاءت بمتوسط حسابي ٢.٠٨٨٨، و" أشعر أن المسؤوليات المالية في علاقتنا لا تُقسم بشكل عادل بيني وبين زوجي/زوجتي" بمتوسط حسابي ١.٧٩١١. هذه العبارات توضح أن الأزواج قد يعانون من ضغط عاطفي نتيجة الأعباء التي يتحملونها في العلاقة، بالإضافة إلى مشاعر الإحباط الناتجة عن توزيع غير عادل للمسؤوليات المالية.

التكاليف النفسية والاجتماعية:

تم أيضًا تحديد بعض التكاليف النفسية والاجتماعية التي قد تواجه الأزواج في علاقاتهم، مثل: "تؤثر العلاقة الزوجية على وقتي مع الأصدقاء أو العائلة، مما يخلق لي شعورًا بالعزلة" بمتوسط حسابي ١.٨٧٩٩. "أشعر أن الجهد الذي أبذله في العلاقة لا يُقدَّر من قبل زوجي/زوجتي" بمتوسط حسابي ١.٧١٥٤. هذه العبارات تشير إلى أن العلاقة الزوجية قد تؤثر على التفاعلات الاجتماعية للأزواج، مما يؤدي إلى شعور بالعزلة أو نقص التقدير من الطرف الآخر.

بناء على ذلك تؤكد النتائج على أن التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم، سواء كانت عاطفية أو مالية أو اجتماعية، تؤدي دورًا مهمًا في التأثير على مستوى الثقة بينهم. كما أن هذه التكاليف ليست مقتصرة على جانب واحد، بل تشمل مختلف جوانب الحياة اليومية، كما تشير البيانات إلى وجود اتفاق واسع بين أفراد العينة على أن هذه التكاليف تؤثر بشكل واضح على علاقتهم الزوجية ومستوى الثقة المتبادل.

وتشير نتائج **التحليل العاملي التوكيدي** المتعدد إلى أن جميع العبارات المرتبطة بمحور "التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثيرها على مستوى الثقة بينهم" تتمتع بدلالة معنوية، مما يبرز دورها الأساسي في تفسير هذا المحور. وبالنظر إلى التحميلات المعيارية للعبارات، التي تعكس درجة قوة العلاقة بين العبارات والمحور، نجد أنها تتفاوت بين القيم المتوسطة والقوية، مما يدل على أن كل العبارات تساهم بشكل جوهري في التفسير، رغم اختلاف قوتها.

على سبيل المثال، العبارة التي تقول: " أضطر في بعض الأحيان إلى تعديل أولوياتي الشخصية لتلبية احتياجات زوجي/زوجتي" هي الأكثر تأثيرًا، حيث حصلت على تحميل معياري قدره (614.)، مما يعكس أهمية قوية لها في بناء الثقة. تليها العبارة التي تقول: " أشعر أن الجهد الذي أبذله في العلاقة لا يُقدَّر من قبل زوجي/زوجتي " والتي حصلت على تحميل معياري قدره (560.). أما العبارة التي تشير إلى التعاون في تحمل المسؤوليات اليومية بين الزوجين، وهي: " تؤثر العلاقة الزوجية على وقتي مع الأصدقاء أو العائلة، مما يخلق لي شعورًا بالعزلة "، مما يعزز قدرتنا على إدارة حياتنا المشتركة"، فقد حصلت على أقل تحميل معياري (308.)، لكنها لا تزال ذات دلالة معنوية إحصائيًا، مما يعكس ضرورتها في تفسير المحور على الرغم من تأثيرها الأقل مقارنة ببقية العبارات.

الجدول رقم (١٠)

العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة

العبارات		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	المعنوية	نتائج التحليل العاملي	
		غير موافق	محايد	موافق					التقديرات المعنوية	معنوية التقديرات
نتفاهم جيدًا حول احتياجاتنا الشخصية، بهدف تحقيق توازن في توزيع المنافع والتكاليف بيننا	ك	٣٠	٨٦	٢٦٧	٢.٦٢٦٦	٠.٦٢٥٨٢	٨٢.١٤	***	٠.٥٣٣	***
	ل	٧.٩	٢٢.٥	٦٩.٧						
توقعاتنا حول المنافع والتكاليف في علاقتنا واضحة، مما يعزز من استقرار العلاقة	ك	٣٤	٨٥	٢٦٤	٢.٦٠٨٤	٠.٦٤٥٦٧	٧٩.٠٥٩	***	٠.٤٢٩	***
	ل	٨.٩	٢٢.٢	٦٨.٩						
نناقش خلافاتنا بطريقة بناءة للوصول إلى حلول مرضية للطرفين	ك	٤٩	٨٣	٢٥١	٢.٥٤٣١	٠.٧١٠٨٧	٧٠.٠١١	***	٠.٤٠٩	***
	ل	١٢.٨	٢٢.٧	٦٥.٥						
نشجع بعضنا البعض على ممارسة هواياتنا واهتماماتنا الشخصية	ك	٤٤	١٠٣	٢٣٦	٢.٥١٧	٠.٦٩٣٣٥	٧١.٠٤٤	***	٠.٤١١	***
	ل	١١.٥	٢٦.٩	٦١.٦						
أعتقد أن التوازن بين ما أقدمه من جهد وما يحصل عليه زوجي/زوجتي يعزز من شعورنا بالعدالة والثقة	ك	٢٤	٦٩	٢٩٠	٢.٦٩٤٥	٠.٥٨١٧	٩٠.٦٥٣	***	٠.٥٣٥	***
	ل	٦.٣	١٨	٧٥.٧						

العبارات		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	المعنوية	نتائج التحليل العاملي	
		غير موافق	محايد	موافق					التقديرات المعنوية	معنوية التقديرات
نتواصل بشكل صريح حول التكاليف والمنافع التي نتقاسمها	ك	٢٦	٧٧	٢٨٠	٢.٦٧١	٠.٥٩٧٨٨	٨٧.٤٣١	***	٠.٣٨٩	***
	ل	٦.٨	٢٠.١	٧٣.١						
نعمل معًا لتحقيق أهدافنا المشتركة، مما يخلق شعورًا بالتعاون المتبادل	ك	٢٩	٧٦	٢٧٨	٢.٦٥٠١	٠.٦١٦٣٥	٨٤.١٤٧	***	٠.٥١٤	***
	ل	٧.٦	١٩.٨	٧٢.٦						
نتكيف مع المتغيرات اليومية بتوزيع عادل للأعباء والمصاريف، مما يعزز استقرار علاقتنا	ك	٣٥	٩٧	٢٥١	٢.٥٧١٨	٠.٦٥٤٧٨	٧٦.٨٦٨	***	٠.٤٠١	***
	ل	١٠.٢	٢٥.٣	٦٥.٥						
يقدر زوجي/زوجتي جهودي ويعترف بها	ك	٣٧	٦٦	٢٨٠	٢.٦٣٤٥	٠.٦٥٢٨٧	٧٨.٩٧	***	٠.٤٧	***
	ل	٩.٧	١٧.٢	٧٣.١						
نشارك بعضنا في اتخاذ القرارات الكبيرة في حياتنا	ك	١٧	٣٦	٣٣٠	٢.٨١٧٢	٠.٤٨٨٦٣	١١٢.٨٣٤	***	٠.٤١٤	***
	ل									
	ل	٤.٤	٩.٤	٨٦.٢						
قيمة ألفا كرو نباخ = (.897)										

(*** تشير الي معنوية العبارات عند مستوي معنوية ٥% وبدرجة ثقة ٩٥%)

بالنظر إلى الجدول السابق نجد أن نتائج المقاييس الإحصائية المستخدمة، أكدت علي نجاح الباحثة في اختيار العبارات التي كونت توصيف العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة، وتضمنت (١٠) عبارات باتجاه عام "موافقة"، وتشير أيضًا إلى التقارب في المتوسطات الحسابية بمستويات منخفضة لقيم الانحراف المعياري، ونلاحظ أنه من خلال القياس لم يكن هناك اختلاف في وجهات نظر المستقصي منهم حول العبارات، وقلة تشتت أفكارهم وهو ما يشير إلى تجانس مفردات الدراسة. لذلك، فقد نجحت الباحثة في اختيار العينة بشكل سليم إحصائيا.

وبالنظر إلى قيم الانحراف المعياري نجد أنها قيم قليلة نسبيا، وهو ما يدل على انخفاض تشتت آراء العينة، وترابط أفكارهم وهو ما يبرهن علي دقة اختيار العينة من قبل الباحثة، وكانت قيمة معامل ألفا كرو نباخ عالية ومقبولة لأنها تخطت ٧٠%، وهذا يعنى ثبات التطبيق وإمكانية الاعتماد عليه في دراسة وقياس العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات العبارات مما يجعلها على ثقة بصحة العبارات وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها.

ولاختبار معنوية العبارات المستخدمة في العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة، كانت متوسط استجابات المبحوثين على العبارات معنوية، حيث كانت قيمة المعنوية أقل من (٠٥.) لكل العبارات. أي أن استجابات مفردات العينة على عبارات العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة كانت جميعها معنوية، وتصلح إحصائيا لدراسة وتفسير العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة.

تشير بيانات الجدول إلى وجود اتفاق عالٍ بين أفراد عينة الدراسة حول العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن، وانعكاس ذلك على مستوى الثقة بين الزوجين. جميع العبارات التي تم تضمينها في الدراسة تحمل دلالة إيجابية في مستوى الاتفاق، مما يعكس إدراك الأزواج لأهمية التوازن بين ما يقدمونه من جهد وما يحصلون عليه، وأثر ذلك على علاقتهم الزوجية.

والعبارات التي جاءت في المرتبة الأولى من حيث متوسط الاستجابات تشير إلى الأهمية الكبرى للتوازن بين المنافع والتكاليف في العلاقة الزوجية. على سبيل المثال: "نشارك بعضنا في اتخاذ القرارات الكبيرة في حياتنا" حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٨١٧٢، مما يدل على أهمية مشاركة الزوجين في القرارات الرئيسية التي تؤثر على حياتهم، ويُعتبر هذا التوازن في اتخاذ القرارات مؤشرًا على مستوى الثقة بين الزوجين، وقد أظهرت نتائج دراسة (بالحاج، ٢٠١٨) أن هناك علاقة قوية وطردية بين مساهمة المرأة في الدخل وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية. كما أن التفاعل بين العوامل مثل المستوى التعليمي، الخلفية الحضارية، والمردود الاقتصادي يعزز من قدرة المرأة على اتخاذ قرارات مهمة داخل الأسرة. وبالتالي، يشير

ذلك إلى أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الكبيرة في حياتها، بما في ذلك القرارات الاقتصادية والاجتماعية، تكون أكثر فاعلية عندما تكون مساهمتها في الدخل أكثر تأثيرًا، مما يعكس قدرة المرأة على اتخاذ قرارات مؤثرة وفعالة في الحياة الأسرية.

وعبارة "أعتقد أن التوازن بين ما أقدمه من جهد وما يحصل عليه زوجي/زوجتي يعزز من شعورنا بالعدالة والثقة" حصلت على متوسط حسابي ٢.٦٩٤٥، مما يعكس قناعة الأزواج بأن العدالة في توزيع الجهد تؤثر إيجابًا على تعزيز الثقة بينهما.

التواصل والاتفاق حول المنافع والتكاليف:

كانت العبارات التي تناولت التواصل بشأن المنافع والتكاليف من بين العبارات المهمة التي حصلت على متوسطات مرتفعة: "نتواصل بشكل صريح حول التكاليف والمنافع التي نتقاسمها" بمتوسط حسابي ٢.٦٧١٠، مما يعكس أن الأزواج يولون أهمية للتواصل المفتوح والصريح فيما يتعلق بالمنافع والتكاليف التي يتحملونها في علاقتهم. واتفقت الدراسة هنا مع دراسة (NYARKS, 2022) التواصل المفتوح والصريح بين الزوجين مهم للغاية فيما يتعلق بالمنافع والتكاليف التي يتحملها كل منهما في العلاقة. يمكن أن يعزز التواصل الفعّال الفهم المتبادل والحميمية، مما يؤدي إلى علاقة أكثر استقرارًا ورضا. وأوصت الدراسة بأن يتعلم الزوجان مهارات التواصل الفعّال ويسعيان إلى تطبيقها لتعزيز العلاقة الزوجية وضمان استدامتها.

وعبارة "نتفاهم جيدًا حول احتياجاتنا الشخصية، بهدف تحقيق توازن في توزيع المنافع والتكاليف بيننا" حصلت على متوسط حسابي ٢.٦٢٦٦، مما يدل على أن الأزواج يتبنون استراتيجية مشتركة لفهم احتياجاتهم الشخصية، مما يسهم في تحقيق التوازن في العلاقة.

العمل المشترك والتعاون المتبادل:

العبارات التي تشير إلى التعاون والعمل المشترك بين الزوجين جاءت أيضًا في المراتب العالية: "نعمل معًا لتحقيق أهدافنا المشتركة، مما يخلق شعورًا بالتعاون المتبادل" حصلت على متوسط حسابي ٢.٦٥٠١، مما يبرز أهمية العمل المشترك في تعزيز التعاون والشعور المشترك بالإنجاز، وهو عنصر رئيسي في بناء الثقة، وعبارة "يقدر زوجي/زوجتي جهودي ويعترف بها" بمتوسط حسابي ٢.٦٣٤٥، مما يعكس تفاعل الزوجين مع الجهود المبذولة في العلاقة، ويعتبر ذلك مؤشرًا إيجابيًا على تعزيز العلاقة والشعور بالاحترام المتبادل. وتناولت دراسة (Rosta-Filep, 2023) تتناول هذه الدراسة التوجهات في المشاريع الشخصية للأفراد وكيفية ارتباط هذه التوجهات بديناميكيات العلاقات الرومانسية. أظهرت النتائج أن الأهداف المتعلقة بالتعلم والنمو

كانت مرتبطة بتعاون أقل بين الزوجين، حيث كانت هذه الأهداف تتسم بتجارب فردية أكثر وقليل من التعاون والصراع، بينما الأهداف العملية أو المتعلقة بالتوازن بين العمل والحياة أظهرت تعاونًا أكبر بين الزوجين، مما يساهم في تعزيز التعاون المتبادل والشعور المشترك بالإنجاز.

التكيف مع التغيرات اليومية:

تم التأكيد أيضًا على أهمية التكيف مع المتغيرات اليومية في الحياة الزوجية وتوزيع الأعباء المالية والعاطفية بشكل عادل: حيث جاءت "تتكيف مع المتغيرات اليومية بتوزيع عادل للأعباء والمصاريف، مما يعزز استقرار علاقتنا" بمتوسط حسابي ٢.٥٧١٨، مما يعني أن الأزواج يحرصون على المرونة في التعامل مع التحديات اليومية مع ضمان التوازن في توزيع المسؤوليات، وتُظهر دراسة (Yakymchuk, 2021) أهمية التكيف مع الضغوط اليومية في الحياة الزوجية، خصوصًا تلك المتعلقة بالضغوط المالية، حيث يتعين على الأزواج العمل معًا لمواجهة التحديات. من خلال المناقشات المالية العادلة والصريحة، يتمكن الزوجان من توزيع الأعباء المالية والعاطفية بشكل متوازن، مما يعزز العلاقة ويزيد من قدرة الأسرة على التكيف في ظل الأزمات الاقتصادية.

نناقش خلافاتنا بطريقة بناءة للوصول إلى حلول مرضية للطرفين" بمتوسط حسابي ٢.٥٤٣١، مما يشير إلى أن الأزواج يفضلون التعامل مع الخلافات بطريقة هادئة وبنّاءة تعزز من استقرار العلاقة .وقد أكدت دراسة (Islami, 2017) تأثير التواصل على حل الصراعات الزوجية، حيث توضح أن الصراعات بين الأزواج تنشأ غالبًا بسبب الأفعال السلبية في التواصل مثل فقدان الثقة والقلق، مما يؤدي إلى تصعيد الصراعات. تشير نتائج الدراسة إلى أن اختيار الأزواج لاستراتيجيات السلوك في حالات الصراع يعتمد على مدى إصرارهم على تحقيق مصالحهم الشخصية ومستوى تعاونهم مع شريكهم. الأزواج الذين يمارسون التواصل المفتوح يميلون إلى استخدام أسلوب التنافس لحل الصراعات، في حين أن أولئك الذين لا يمارسون هذا التواصل يواجهون تحديات أكبر. يظهر أسلوب التنافس كأداة لحل الصراعات بشكل عاطفي عندما يتعلق الأمر بتقييد الحقوق أو فشل الشريك في تلبية احتياجاته العاطفية. ومع ذلك، لا تؤثر مدة العلاقة الزوجية على اختيار أساليب الحل.

تشجيع الهوايات والاهتمامات الشخصية:

أخيرًا، يظهر أيضًا أن الأزواج يهتمون بتشجيع بعضهم البعض على ممارسة هواياتهم واهتماماتهم الشخصية: فعبارة نشجع بعضنا البعض على ممارسة هواياتنا واهتماماتنا الشخصية"

حصلت على متوسط حسابي ٢.٥١٧٠، مما يعكس فهماً مشتركاً بين الأزواج حول أهمية تخصيص الوقت والاهتمام بالأنشطة الشخصية، وهو ما يسهم في تعزيز التوازن النفسي والاجتماعي لكل طرف.

بناء على ذلك أكدت نتائج الدراسة إلى أن التوازن بين المنافع والتكاليف في العلاقات الزوجية له تأثير إيجابي واضح على مستوى الثقة بين الأزواج. يعد التواصل المفتوح، التعاون المشترك، والمشاركة في اتخاذ القرارات من العوامل الأساسية التي تساهم في بناء هذا التوازن، ومن الواضح أن الأزواج يفضلون تعزيز العدالة في توزيع الجهد والموارد بين الطرفين، وهو ما يساهم في استقرار العلاقة الزوجية وتحقيق شعور بالعدالة والتقدير المتبادل. كما أن القدرة على التكيف مع التغيرات اليومية، والتعامل مع الخلافات بطريقة بنّاءة، والتشجيع على الأنشطة الشخصية جميعها تؤكد على أهمية التوازن في الحياة الزوجية كأساس لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار العاطفي والاجتماعي.

وتشير نتائج **التحليل العاملي التوكيدي** المتعدد إلى أن جميع العبارات المرتبطة بمحور "العوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن وانعكاسها على مستوى الثقة" تتمتع بدلالة معنوية. وهذا يعكس دورها الكبير في تفسير المحور المعني، مما يشير إلى أهمية هذه العوامل في فهم العلاقة الزوجية وكيفية تأثيرها على مستوى الثقة بين الأزواج، كما تتميز التحميلات المعيارية للعبارات بتفاوت بين القيم المتوسطة والقوية. هذا التفاوت يشير إلى أن جميع العبارات تساهم بشكل أساسي في تفسير المحور، على الرغم من اختلاف قوتها.

فمثلاً، عبارة: "أعتقد أن التوازن بين ما أقدمه من جهد وما يحصل عليه زوجي/زوجتي يعزز من شعورنا بالعدالة والثقة" حصلت على أعلى تحميل معياري قدره (.٥٣٥). هذه القيمة العالية تشير إلى أن العبارة لها تأثير قوي في تفسير المحور المتعلق بالعوامل التي تؤثر في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج. وبمعنى آخر، يُظهر الأزواج أن التوازن بين ما يقدمه كل طرف وما يحصل عليه الآخر يعزز من الثقة المتبادلة والشعور بالعدالة، وهو عامل أساسي لاستقرار العلاقة الزوجية. كما تُعكس هذه العبارة أهمية التوازن بين الجهد المبذول والمكافأة المستلمة في بناء الثقة بين الزوجين. التوازن في الجهود بين الزوجين يعزز العدالة في العلاقة، حيث يشعر كل طرف بأن ما يقدمه يُقابل بما يحصل عليه الآخر. هذا التوازن لا يُسهم فقط في الشعور بالعدالة والمساواة، بل يُعزز أيضًا من الاستقرار العاطفي للزوجين. بوجود هذه المساواة في توزيع الجهود والمكافآت، تصبح العلاقة أكثر صحة وازدهارًا، مما يعزز الروابط العاطفية بين الطرفين.

ونتيجة لذلك، يُعتبر هذا التوازن حجر الزاوية الذي يقوي العلاقة الزوجية ويُسهم بشكل مباشر في تعزيز الثقة المتبادلة بين الزوجين. وناقشت دراسة (Daneshpour, 2024) أهمية العدالة والثقة في العلاقة الزوجية من خلال نموذج العلاج الأسري السياقي. تركّز على أن الأزواج يجب أن يتعاملوا معًا بشكل عادل من خلال الاعتراف بمساهمات كل طرف ومراعاة توزيع المنافع والواجبات. تسلط الدراسة الضوء على كيفية حل النزاعات عندما يحدث تعارض بين حاجة أحد الزوجين وحق الآخر استنادًا إلى الجدارة. كما توضح الورقة دور المعالج في تعزيز الثقة من خلال العدالة والتبادلية، والكشف عن الاستحقاق المدمر، بالإضافة إلى استراتيجيات تساعد الأزواج في تحقيق التوازن العاطفي والمساواة في العلاقة.

ثم جاءت العبارة التي تقول: "تتفاهم جيدًا حول احتياجاتنا الشخصية، بهدف تحقيق توازن في توزيع المنافع والتكاليف بيننا" حصلت على تحميل معياري قدره (.٥٣٣)، وهي أيضًا ذات تأثير ملحوظ، مما يدل على أن فهم احتياجات الطرف الآخر يعزز التوازن بين المنافع والتكاليف، وبالتالي يعزز الثقة بين الزوجين. حيث يعد التفاهم حول الاحتياجات الشخصية بين الزوجين من العوامل الأساسية في بناء الثقة بينهما. عندما يتمكن كل طرف من فهم احتياجات الآخر بشكل جيد، يصبح أكثر قدرة على تحقيق توازن في توزيع المنافع والتكاليف بينهما. هذا التفاهم لا يساعد فقط في تلبية الاحتياجات الفردية لكل طرف، بل يسهم أيضًا في تلبية الاحتياجات المشتركة، مما يعزز استقرار العلاقة الزوجية. بفضل هذا التفاهم، يزداد الاحترام المتبادل والتعاون بين الزوجين، مما يعزز الثقة بينهما ويؤدي إلى علاقة أكثر استدامة وتناغمًا. تستعرض دراسة ' .(Andréasson, 2023)كيف يتفاوض الأزواج الأكبر سنًا حول احتياجاتهم الشخصية والحياة الأسرية في سياق الرعاية المتبادلة. تظهر النتائج أن التوزيع المتغير للمهام الأسرية بين الزوجين، مثل الأعمال المنزلية والمسؤوليات المالية، يعيد تشكيل توازن القوة بينهما، مما يؤثر على كيفية ممارستهم للحياة الزوجية. كما يكشف المشاركون عن كيفية التفاوض حول مفاهيم "نحن" و"أنا" في إطار صحة كل طرف، وحسّهم بالواجب، واستقلالهم الشخصي، والعناية المتبادلة. تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في بعض الأحيان كاستراتيجية لتحقيق التوازن والاستقلالية، مما يساعد الأزواج على الحفاظ على علاقاتهم الشخصية والقيام بأدوارهم كأفراد ضمن الأسرة.

وحصلت عبارة "تتواصل بشكل صريح حول التكاليف والمنافع التي نتقاسمها" على أقل تحميل معياري (.٣٠٨). ورغم أن تأثيرها أقل مقارنة بالعبارات الأخرى، إلا أنها تظل ذات دلالة

معنوية إحصائيًا، مما يعكس أهمية التواصل الصريح حول المنافع والتكاليف بين الأزواج في تحقيق التوازن وتعزيز الثقة. على الرغم من أن العبارة المتعلقة بالتواصل الصريح حول المنافع والتكاليف حصلت على أقل تحميل معياري مقارنة ببقية العبارات، فإنها تظل ذات دلالة معنوية. هذا يشير إلى أن التواصل الواضح والصريح بين الزوجين حول كيفية تقاسم المنافع والتكاليف يُعد أمرًا بالغ الأهمية في تعزيز التفاهم بينهما. عندما يكون هناك شفافية وصراحة في النقاش حول القضايا المالية والواجبات المنزلية، يُصبح الأزواج أكثر قدرة على تحقيق توازن في علاقاتهم وضمان العدالة بينهما. هذا التواصل الفعّال يساعد في تقليل الخلافات المحتملة، ويزيد من الثقة المتبادلة، مما يساهم في بناء علاقة صحية ومستقرة.

بناء على ذلك توضح هذه النتائج أن توزيع المنافع والتكاليف بشكل عادل ومتوازن له تأثير كبير في تعزيز الثقة بين الأزواج. كما يظهر أن التواصل الفعّال والتفاهم المتبادل هما من العوامل الأساسية التي تساعد على تحقيق هذا التوازن في العلاقة الزوجية.

سابعًا: مناقشة نتائج الدراسة:

تشير نتائج الدراسة إلى أن التوزيع بين الذكور والإناث في عينة البحث كان متقاربًا إلى حد كبير، مع ميل طفيف لصالح الإناث حيث شكّلن نسبة ٥٤.٦% مقابل ٤٥.٤% للذكور. يعكس هذا التوازن النسبي تمثيلًا متوازنًا للطرفين في العلاقة الزوجية، وهو أمر مهم للغاية عند دراسة موضوع الثقة بين الأزواج من منظور نظرية التبادل الاجتماعي. فالثقة في العلاقة الزوجية لا تتشكل بمعزل عن الفروق في الطريقة التي يعبر بها كل من الزوج والزوجة عن مشاعرهم وتوقعاتهم، إذ أظهرت العديد من الدراسات أن النساء تميل إلى التعبير بشكل أكبر عن الاحتياجات العاطفية، بينما يركز الرجال غالبًا على تبادل الأدوار والالتزامات العملية. لذلك، فإن التوازن في النسب بين الجنسين يتيح إمكانية تحليل أكثر شمولية وعمقًا للتفاعلات الزوجية المختلفة، ويُسهم في بناء صورة متكاملة حول كيفية نشوء الثقة وتطورها بين الطرفين.

من ناحية أخرى، يكشف التوزيع العمري للعينة عن هيمنة واضحة للفئات العمرية الشابة، حيث شكلت الفئة العمرية (٢٨-٣٧) النسبة الأكبر بنسبة ٣٣.٢%، تليها الفئة العمرية (١٨-٢٧) بنسبة ٢٩.٨%. يعكس هذا التركيز على الفئات الأصغر سنًا طبيعة المرحلة التي يعيشها أفراد هذه الفئات، والتي تُعتبر من المراحل الحاسمة في حياة الأفراد، حيث يتم فيها تأسيس العلاقات الزوجية وتقييمها. في سياق نظرية التبادل الاجتماعي، فإن هذه الفئات أكثر انخراطًا في بناء علاقات الثقة المتبادلة، نظرًا لأنهم غالبًا ما يواجهون تحديات جديدة ومتنوعة تتطلب توازناً دقيقاً

بين المكافآت والتكاليف. كما أن الخبرات الحياتية المحدودة نسبيًا مقارنة بالفئات الأكبر سنًا تجعلهم أكثر حساسية تجاه التغيرات في طبيعة العلاقة، الأمر الذي يفسر اهتمامهم بالبحث في موضوع الثقة الزوجية. بالمقابل، تقل نسبة المشاركين من الفئات الأكبر سنًا (٣٨-٤٧ وما فوق)، حيث قد تكون العلاقات لديهم أكثر رسوخًا، أو قد يوجهون اهتمامهم لمجالات أخرى من الحياة، ما يؤثر على مدى تركيزهم على موضوعات تتعلق بالتبادل والثقة الزوجية.

فيما يخص المستوى التعليمي، توضح البيانات أن نسبة كبيرة من العينة تحمل مؤهلات تعليمية متوسطة وعليا، حيث شكل الحاصلون على شهادة جامعية النسبة الأكبر بـ ٣٣.٩%، تليهم فئات المتعلمين في المرحلة الثانوية والدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) بنسبة متساوية ٢٣% لكل منهما. يشير هذا التوزيع إلى أن معظم المشاركين يتمتعون بوعي معرفي ومهارات تواصل عالية، مما يسهم في تحسين جودة التفاعل داخل العلاقة الزوجية، خصوصًا فيما يتعلق ببناء الثقة والتبادل العاطفي والاجتماعي. وفقًا لنظرية التبادل الاجتماعي، فإن الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الأعلى لديهم قدرة أكبر على تقييم المكافآت والتكاليف بموضوعية، إضافة إلى قدرتهم على حل المشكلات والتفاوض على القواعد داخل العلاقة. ومع ذلك، يظهر التنوع في مستويات التعليم أيضًا أن هناك شريحة من العينة ذات تعليم أقل (إعدادي، ابتدائي، وأميين)، والتي قد تواجه تحديات مختلفة في بناء وتطوير الثقة الزوجية، ربما نتيجة محدودية مهارات التواصل أو الوعي الاجتماعي، مما قد يؤثر على ديناميكيات التبادل في العلاقة.

أما بالنسبة لمحل الإقامة، فتوضح البيانات وجود تباين بين المشاركين من المناطق الحضرية والريفية، حيث شكّل سكان الحضر نسبة ٥٥.١% مقابل ٤٤.٩% من سكان الريف. تعكس هذه النسبة تأثير السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة على مواقف الأفراد تجاه الزواج والثقة داخل العلاقات الزوجية. ففي البيئات الحضرية، حيث التنوع الاجتماعي والاقتصادي والانفتاح الثقافي، يميل الأفراد إلى تبني نماذج أكثر مرونة وحداثة في بناء العلاقات الزوجية، ويكون لديهم فرص أكبر لتطوير مهارات التواصل وحل النزاعات التي تعزز الثقة المتبادلة. بالمقابل، تحمل البيئات الريفية طابعًا تقليديًا أكثر، حيث قد تؤثر الأعراف والقيم الاجتماعية المحافظة على طريقة بناء وتقييم الثقة، مما يخلق فروقًا في أنماط التبادل والمكافآت المتوقعة داخل العلاقة الزوجية. إن وجود هذا التنوع الجغرافي في العينة يثري الدراسة ويمنحها القدرة على التقاط الفروق والسياقات المتنوعة التي تؤثر على العلاقات الزوجية.

بناءً على ذلك، تشكل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة إطارًا حيويًا لفهم التباينات في بناء الثقة بين الأزواج في سياق نظرية التبادل الاجتماعي. فالتوازن النسبي بين الجنسين، والتركيز على الفئات العمرية الشابة، والتفاوت في المستويات التعليمية، بالإضافة إلى التنوع الجغرافي بين الحضر والريف، كلها عوامل تلعب دورًا مهمًا في تشكيل كيفية إدراك وتبادل المكافآت والتكاليف داخل العلاقة الزوجية. ولذلك، فإن تحليل هذه المتغيرات الديموغرافية ضروري لتفسير نتائج الدراسة بشكل أكثر دقة وعمقًا، ويتيح توصيفًا أدق للعوامل التي تحدد مستويات الثقة وتعقيداتها داخل العلاقات الزوجية.

كما أوضحت نتائج مدة الزواج أن حوالي نصف العينة تقريبًا (٤٤.٩%) متزوجون منذ أقل من خمس سنوات، وهي فترة حاسمة في تشكيل الثقة الزوجية وبناء الأسس الأولى للتفاعل القائم على تبادل المنافع وتحمل التكاليف. أما فيما يخص عدد الأبناء، فتُظهر البيانات ميلاً نحو الأسر الصغيرة أو المتوسطة، حيث تمثلت النسبة الأعلى (٢٩.٥%) في الأسر التي لديها من ١ إلى ٢ أبناء، وهي نفس نسبة من لديهم ٣ إلى ٤ أبناء. هذا النمط يعكس على الأرجح تحولات اجتماعية واقتصادية تؤثر في القرارات الإنجابية، وقد تكون مرتبطة كذلك بتصورات الأفراد حول الاستقرار والرضا الزوجي، إذ ترتبط الأعباء الأسرية غالبًا بمستوى التفاهم والتعاون داخل الأسرة. بالتالي، فإن الجمع بين هذه المتغيرات يوفر أساسًا تحليليًا لفهم كيفية تشكّل الثقة الزوجية في سياقات حياتية وعائلية متباينة.

وفي هذا السياق، تتسق هذه النتائج مع ما أشار إليه "سزتومبكا" عند حديثه عن ثقافة الثقة باعتبارها نسقًا من القواعد التي تشمل القيم والمعايير التي تمنح الناس حق الثقة وتوجه تبادلاتهم الاجتماعية. وقد بيّن أن ظهور هذه الثقافة يتطلب مجموعة من الشروط المجتمعية مثل: التماسك المعياري كنقيض للاختلال، واستقرار النظام الاجتماعي، والنزوع المجتمعي للثقة، ووجود مشاعر الألفة في مقابل الاغتراب، وأخيرًا توافر المساءلة والمسؤولية. وتعد هذه الشروط ضرورية لنمو الثقة داخل العلاقات الاجتماعية، ومنها العلاقة الزوجية، بوصفها انعكاسًا لثقافة الثقة في المجتمع الأكبر (زايد، ٢٠٠٦).

واستنادًا إلى نتائج التحليل الإحصائي، يتضح أن الباحثة قد نجحت في اختيار العبارات المناسبة التي تساهم في توصيف المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية وتأثيرها على بناء الثقة. حيث أظهرت النتائج أن معظم العبارات حصلت على موافقة عامة من أفراد العينة، مما يشير إلى وجود توافق واضح في آراء المشاركين حول هذه العبارات. كما أن

المتوسطات الحسابية المنخفضة والانحرافات المعيارية الصغيرة تشير إلى تجانس إجابات أفراد العينة، مما يعكس توحد مفردات الدراسة وموثوقيتها. هذا التوافق الكبير بين استجابات المشاركين يعكس اختيارات الباحثة الموفقة في تحديد العبارات التي تسهم بشكل كبير في فهم ديناميكيات الثقة بين الأزواج.

من جهة أخرى، أظهرت قيم معامل ألفا كرونباخ العالية التي تجاوزت ٧٠% استقرارًا كبيرًا في المقياس المستخدم، مما يعكس الثبات والموثوقية العالية للعبارات المُعتمدة في الدراسة. هذا الثبات يُعتبر مؤشرًا قويًا على نجاح اختيار أداة قياس يمكن الاعتماد عليها لدراسة المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم. إلى جانب ذلك، أظهر اختبار المعنوية للعبارات وجود دلالة إحصائية قوية عند جميع العبارات، مما يعزز صحة الاستنتاجات ويؤكد أن نتائج الدراسة قائمة على بيانات دقيقة وقوية يمكن استخدامها في التحليل.

أما بالنسبة لأولويات المنافع التي يسعى الأزواج لتحقيقها في علاقاتهم اليومية، فقد أظهرت النتائج أن الاحترام المتبادل بين الزوجين يأتي في المرتبة الأولى باعتباره من أبرز العوامل التي تعزز الثقة بينهما. حيث احتلت عبارة "أحترم زوجي/زوجتي مما يساعد على تعزيز الثقة بيننا" المرتبة الأولى بمعدل حسابي قدره ٢.٨٨٥١. هذه النتيجة تؤكد أن الاحترام يُعتبر عنصرًا أساسيًا في استقرار العلاقة الزوجية، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة التي أظهرت أن الاحترام المتبادل يعزز من التفاهم والثقة بين الزوجين. كما أظهرت البيانات أن الأمان العاطفي والنفسي، الذي يأتي في المرتبة الثانية، يعد أيضًا من المنافع الهامة التي يراها الأزواج كعامل أساسي في تعزيز الثقة في علاقتهم.

إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أن التعاون في تحمل المسؤوليات اليومية بين الزوجين يشكل عاملًا مهمًا في تعزيز العلاقة الزوجية وبناء الثقة. فقد أظهرت العبارة المتعلقة بالتعاون بين الزوجين في إدارة حياتهم المشتركة أهمية كبيرة لدى أفراد العينة، حيث حصلت على متوسط حسابي مرتفع يعكس توافقًا كبيرًا بين المشاركين. كذلك، أظهرت نتائج الدراسة أهمية الشراكة المالية المبنية على الثقة والتعاون في تعزيز الاستقرار المالي للأسرة. تشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين الزوجين في إدارة الأمور المالية تساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة بينهما، وهو ما تدعمه الدراسات السابقة التي أكدت على تأثير الشراكة المالية في الاستقرار الزوجي وتحقيق التوازن داخل الأسرة.

كما نجحت في اختيار العبارات التي تعكس بدقة التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم وتأثير هذه التكاليف على مستوى الثقة بينهم. فقد أظهرت العبارات التي تم تضمينها في الدراسة توافقًا عامًا نحو "الموافقة"، مما يدل على أنها تعكس الواقع الفعلي للتكاليف التي يواجهها الأزواج في حياتهم اليومية. هذا التوافق بين إجابات العينة يعكس تجانس الآراء حول هذه التكاليف وأثرها على الثقة المتبادلة، مما يعزز صحة الأدوات المستخدمة في قياس هذه الظواهر. كما لوحظ انخفاض في قيم الانحراف المعياري، مما يعكس تجانس إجابات المشاركين في الدراسة. هذه النتائج تشير إلى أن العينة التي اختارتها الباحثة متجانسة بشكل كبير، مما يعزز من مصداقية نتائج الدراسة.

من ناحية أخرى، أظهرت قيمة معامل ألفا كرونباخ العالية التي تجاوزت ٧٠% أن الأداة المستخدمة في القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية. هذا يعني أن الباحثة استطاعت التأكد من أن العبارات المستخدمة لقياس التكاليف التي يتحملها الأزواج في علاقاتهم تعتبر دقيقة وموثوقة. كما يعكس هذا الثبات أن النتائج التي تم الحصول عليها قابلة للتعميم ويمكن الاعتماد عليها في دراسات مستقبلية. وبالنظر إلى قيم المعنوية التي كانت أقل من ٠.٠٥ لجميع العبارات، فإن هذه النتائج تؤكد أن التكاليف التي يتحملها الأزواج تؤثر بشكل ملحوظ على مستوى الثقة بينهم، مما يعزز أهمية فهم هذه التكاليف في تعزيز العلاقات الزوجية.

أما فيما يتعلق بتفسير النتائج بناءً على العبارات الأكثر تأثيرًا، فقد أظهرت النتائج أن التضحيات الشخصية مثل تعديل الأولويات أو التضحية بالوقت الشخصي تعد من التكاليف الرئيسية التي يتحملها الأزواج. على سبيل المثال، العبارة "أضطر في بعض الأحيان إلى تعديل أولوياتي الشخصية لتلبية احتياجات زوجي/زوجتي" حصلت على أعلى تحميل معياري (٠.٦١٤)، مما يشير إلى تأثير كبير لهذا النوع من التضحيات في بناء الثقة بين الزوجين. من جهة أخرى، تبين أن التكاليف العاطفية مثل الشعور بالضغط النفسي أو الإرهاق العاطفي تؤدي دورًا مهمًا في هذه العلاقات. وأخيرًا، على الرغم من أن العبارة التي تشير إلى تأثير العلاقة الزوجية على وقت الأصدقاء أو العائلة حصلت على أقل تحميل معياري (٠.٣٠٨)، فإنها لا تزال تساهم بشكل معنوي في تفسير التكاليف التي تؤثر على العلاقة الزوجية.

كما تشير النتائج الإحصائية في الدراسة إلى نجاح الباحثة في اختيار العبارات التي تصف العوامل المؤثرة في توزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج بشكل متوازن، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الثقة بينهما. تم التوصل إلى اتفاق عام بين أفراد العينة حول أهمية التوازن في توزيع الجهد والمنافع داخل العلاقة الزوجية، حيث أظهرت النتائج توافقًا في الاستجابات مع قيم انحراف معياري منخفضة، مما يدل على تجانس الأفكار بين أفراد العينة. علاوة على ذلك، تم التأكد من

صدق وثبات العبارات من خلال قيمة معامل ألفا كرونباخ المرتفعة التي تجاوزت ٧٠%، مما يعزز من مصداقية النتائج وقابليتها للاعتماد في دراسة العوامل المؤثرة في العلاقة الزوجية.

ولتفعيل الإطار التفسيري لنظرية التبادل الاجتماعي بشكل أوضح، يمكن القول إن نتائج الدراسة تعزز الافتراضات الأساسية لهذه النظرية، إذ بيّنت أن الأزواج يُقيّمون علاقاتهم بناءً على ميزان المنافع والتكاليف. فتركيز المشاركين على عناصر مثل الاحترام المتبادل، والدعم العاطفي، والتعاون في المسؤوليات اليومية، يوضح أنهم ينظرون إلى الثقة كنتاج لتبادل متوازن ومستمر بين ما يُمنح وما يُتوقع في المقابل. كما أن إدراك التضحيات الشخصية والتكاليف النفسية كجزء من العلاقة لا ينفي استمراريتها، بل يدل على أن التوازن الإيجابي بين الكُلفة والعائد يظل حاضرًا في أذهان الأزواج عند تقييم العلاقة.

إن موافقة العينة على العبارات المتعلقة بالمكافآت الزوجية (كالأمان والاحترام والتفاهم) وتحمّلهم لتكاليف معينة (مثل تعديل الأولويات أو الضغط العاطفي) دون انهيار الثقة، يُظهر بوضوح أن استمرار العلاقة يعتمد على إدراك الطرفين أن الفائدة المتبادلة لا تكون آنية أو مادية فقط، بل تشمل أيضًا دعمًا رمزيًا وعاطفيًا. وهذا يتسق تمامًا مع ما تشير إليه نظرية التبادل الاجتماعي من أن الأفراد يسعون للحفاظ على العلاقات التي يشعرون فيها بأن المكاسب تفوق التكاليف، حتى ولو بشكل غير مباشر أو طويل الأمد. بالتالي، تؤكد هذه النتائج صلاحية النظرية في تفسير ديناميكيات الثقة بين الأزواج، وتُبرز كيف أن القرارات والسلوكيات داخل العلاقة الزوجية تُفهم من خلال عدسة التبادل العقلاني والرمزي، وهو ما يعزز من القيمة التفسيرية لهذه النظرية في تحليل العلاقات الأسرية ضمن السياقات الاجتماعية المتغيرة.

أما بالنسبة لقيمة المعنوية التي تم اختبارها، فقد أظهرت النتائج أن جميع العبارات المستخدمة كانت معنوية، حيث كانت قيمة المعنوية أقل من ٠.٠٥، مما يشير إلى أن استجابات العينة كانت دالة إحصائيًا وأن العبارات المعتمدة تعتبر مؤثرة وذات علاقة وثيقة بتوزيع المنافع والتكاليف بين الأزواج. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسات سابقة تناولت أهمية التوازن بين الزوجين في اتخاذ القرارات الكبرى وتعزيز الثقة عبر عدالة توزيع الجهد والمكافآت. كما أكدت الدراسة على أهمية التواصل المفتوح والصريح بين الأزواج في تحسين العلاقة الزوجية وتعزيز الاستقرار العاطفي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالتفاعل بين العوامل المختلفة، تشير النتائج إلى أن الأزواج يتبنون استراتيجيات للتواصل والتفاهم المتبادل حول احتياجاتهم الشخصية، ما يعزز التوازن بين المنافع والتكاليف ويؤثر إيجابًا على الثقة المتبادلة. ويتسق ذلك مع ما أشار إليه زيميل وآخرون في إطار تناولهم لمفهوم الثقة الاجتماعية، حيث يرون أنها تمثل قوة بنائية تسهم في خلق بيئات تفاعلية مستقرة وتدعم أشكال التعاون والتفاهم حتى في ظل وجود تكاليف أو مخاطر شخصية.

وقد أكدوا أن الثقة تُمثل محورًا أساسيًا في تشكيل العلاقات الاجتماعية المستقرة، بما في ذلك العلاقات الزوجية، باعتبارها من أهم دعائم جودة الحياة الاجتماعية (أبو دوح،٢٠٢٠، ص٣١). بالإضافة إلى ذلك، يظهر أن التعاون المشترك والعمل الجماعي بين الزوجين له تأثير واضح في تعزيز العلاقة وبناء الثقة. العبارة التي تشير إلى أهمية التفاهم حول احتياجات الطرفين قد حصلت على تحميل معياري مرتفع، مما يعكس دورها في تعزيز التوازن والعدالة في العلاقة. بناءً على هذه النتائج، يتضح أن التوازن بين المنافع والتكاليف، والتواصل الفعّال، والتفاهم المشترك تمثل عوامل أساسية في بناء علاقة زوجية صحية ومستدامة تعزز الثقة والتعاون بين الزوجين.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن نظرية التبادل الاجتماعي تمثل إطارًا قويًا لفهم العلاقة الزوجية وكيفية بناء الثقة بين الأزواج من خلال التوازن بين المنافع والتكاليف. فالتوازن بين ما يُعطى وما يُؤخذ في العلاقة يُعدّ من العوامل الأساسية التي تؤثر في تعزيز الثقة والارتباط بين الزوجين. يُظهر البحث أن الأزواج الذين يتمكنون من تقييم توزيع الجهد والتضحيات والمكافآت بشكل عادل، يُسهمون في بناء علاقة صحية ومستقرة. في هذه العلاقة، يصبح الاحترام المتبادل، والتفاهم المشترك، والتعاون المستمر عناصر محورية لتعزيز الثقة بين الزوجين، وهو ما يعكس أهمية التواصل المفتوح والمستمر.

إضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسة على أهمية هذه الديناميكيات في الحياة الأسرية بشكل عام، حيث لا يقتصر تأثير التوازن بين المنافع والتكاليف على العلاقة الزوجية فقط، بل يمتد ليشمل التفاعلات الاجتماعية الأكبر في إطار الأسرة والمجتمع. مع وجود تواصل فعال وتفاهم مشترك، يمكن للأزواج تقليل التوترات وتعزيز الشعور بالعدالة داخل العلاقة، مما يساهم في تحسين الروابط الأسرية بشكل عام.

من ناحية أخرى، فإن الفهم العميق للعلاقة بين التضحيات الشخصية والمنافع المتبادلة يُعدّ ضروريًا لضمان استقرار العلاقة الزوجية على المدى الطويل. حيث يساهم كل طرف في تعزيز هذا التوازن من خلال تبادل المنافع وتقليل التكاليف، مما يعزز الثقة ويمنح العلاقة استقرارًا عاطفيًا واجتماعيًا. وقد أظهرت الدراسة أن تبني استراتيجيات تواصلية تهدف إلى تعزيز الفهم المتبادل بين الزوجين يعد أداة قوية لتقليل المشكلات الزوجية وتحقيق تناغم أفضل في العلاقة.

وأخيرًا، تؤكد هذه الدراسة أن العلاقة الزوجية السليمة تحتاج إلى توازن دقيق بين التضحيات والمكافآت، وأن القدرة على إدارة هذا التوازن تُعتبر أساسًا لتعزيز الثقة والارتباط بين الزوجين. إن التفاعل البناء والمتوازن بين الأزواج يعزز الاستقرار العاطفي والاجتماعي داخل العلاقة، مما يساهم في بناء علاقات زوجية ناجحة وطويلة الأمد. وبهذا، يصبح تعزيز هذه العوامل أمرًا ضروريًا ليس فقط من أجل استقرار العلاقة الزوجية، بل أيضًا من أجل استقرار المجتمع ككل.

وعلى ضوء ذلك، يمكننا أن نربط بين ما توصل إليه البحث في إطار العلاقة الزوجية وبين السياق الأوسع للثقة الاجتماعية، إذ تشير الأدبيات إلى أن الثقة ليست مجرد سمة شخصية، بل تنشأ وتُشكَّل داخل بيئات اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة. فالأشخاص الذين تعرضوا لتجارب حياتية سلبية كالفقر، البطالة، العنف، أو التهميش، غالبًا ما يُظهرون مستويات منخفضة من الثقة بالآخرين. وهذا يُبرز أن الثقة – سواء في إطار العلاقة الزوجية أو المجتمع – تُبنى وتُعزَّز حين تتوفر بيئة عادلة ومستقرة تحفز التعاون والاحترام المتبادل (أبو دوح،٢٠٢٠، ص٣٨).

ومن هذا المنظور، يصبح واضحًا أن بناء الثقة بين الزوجين يعكس ويدعم في الوقت ذاته بناء الثقة في المجتمع ككل، حيث تبدأ الثقة من أصغر وحدات المجتمع – الأسرة – وتمتد لتشمل المؤسسات الاجتماعية والسياسية. فكلما تعززت الثقة داخل العلاقات الأسرية، زادت قدرة الأفراد على الإسهام في مجتمع أكثر ترابطًا، وعدلاً، واستقرارًا.

التوصيات:

أولًا: التوصيات التطبيقية للأزواج والمجتمع

١. **تعزيز مهارات التواصل بين الزوجين**

يُوصى الأزواج بتطوير مهارات التواصل الفعّال والمفتوح حول مختلف جوانب الحياة المشتركة، بما في ذلك التكاليف والمنافع، لتقليل الخلافات وتعزيز الفهم المتبادل.

٢. **تنظيم توزيع المسؤوليات**

يُنصح بوضع آلية واضحة لتوزيع الأعباء المالية والعاطفية بناءً على اتفاق مشترك يعزز العدالة والمساواة بين الطرفين.

٣. **الاهتمام بالتفاهم حول احتياجات كل طرف**

يُوصى بالسعي لفهم الاحتياجات الشخصية والعاطفية لكل من الزوجين والعمل على تلبيتها بشكل متوازن يحقق الرضا المتبادل.

٤. **العمل على التكيف مع التغيرات**

يُنصح بتبني مرونة أكبر في مواجهة التحديات اليومية والضغوط، والعمل الجماعي لتوزيع الأعباء والتعامل معها بفعالية.

٥. **تبني سياسات توعوية مجتمعية**

يُوصى المؤسسات الاجتماعية والثقافية بإطلاق حملات توعوية تبرز أهمية العدالة والتوازن في العلاقات الزوجية لبناء أسر مستقرة.

بناءً على هذه التوصيات، يمكن للأزواج والمجتمعات أن يتبنوا سياسات وأساليب تعزز من استقرار العلاقات الزوجية وتساهم في بناء أسس قوية من الثقة والعدالة المتبادلة.

ثانيًا: التوصيات العلمية والبحثية في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي

٦. **دمج النظرية في برامج الإرشاد الأسري**

يُوصى المختصون باستخدام مفاهيم نظرية التبادل الاجتماعي لفهم سلوك الأزواج وتصميم تدخلات علاجية تستند إلى التكاليف والمكافآت داخل العلاقة.

٧. **تطوير أدوات قياس مستندة إلى النظرية**

يُوصى بتطوير أدوات قياس كيفية دقيقة تُعنى برصد جوانب التبادل المادي (مثل الجهد والموارد المالية) والمعنوي (مثل الدعم العاطفي والاحترام) بين الأزواج، وذلك بهدف تقييم مستوى الثقة والاستقرار داخل العلاقة الزوجية، وضمان موثوقية نتائج الدراسات القائمة على هذه النظرية.

٨. **اختبار صلاحية النظرية في البيئات الثقافية المختلفة**

من الضروري فحص مدى انطباق نظرية التبادل الاجتماعي في المجتمعات العربية ذات الخصوصيات الثقافية، ومقارنة النتائج مع السياقات الغربية.

٩. **استخدام نماذج تحليلية متعددة الأبعاد**

يُقترح تبني أساليب تحليل متقدمة لفهم العلاقة بين التكاليف والمنافع في سياق أكثر شمولًا.

المراجع

المراجع العربية

١. أبو دوح، خ. (٢٠١٤). رأس المال الاجتماعي. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

٢. أبو دوح، خ. (٢٠١٩). مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها. المجلة العربية لعلم الاجتماع.

٣. أبو دوح، خ. (٢٠٢٠). القوة الخفية في الاجتماع البشري. القاهرة: دار النخبة.

٤. بالحاج، & مفتاح علي حسين. (٢٠١٨). مساهمة المرأة العاملة بالدخل الأسري وعلاقته بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية: دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات. جامعة مصراتة كلية الآداب.

٥. باومان، ز. (٢٠١٧). الخوف السائل (ترجمة حجاج أبو جبر). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

٦. بركات، ت. س. أ.، وحافظ، د. م. ذ. (٢٠١٨). التقدير الزواجي وعلاقته بالكفاءة الإنتاجية كما تدركه الزوجات العاملات بالشرقية، كلية التربية النوعية، جامعة عين شمس، المجلد ٢، العدد (١٨).

https://www.researchgate.net/publication/335687854 .

٧. بلعباس، (٢٠٢٢). الذكاء العاطفي وعلاقته بالتوافق الزواجي: دراسة ميدانية على عينة من المتزوجات بالمجتمع الميزابي بولاية غرداية. مجلة الحوار المتوسطي، ١٣(٣)، ١٥٥–١٦٩.

٨. جلال، م. ج. ح. (٢٠١٩). معايير الاختيار الزواجي لدى عينة من الشباب المصري وعلاقتها ببعض المتغيرات: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. مجلة أنثروبولوجيا، ٥(٢)، ١٣٠–١٦٢.

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣). النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠٢٢.

١٠. زايد، أ. (٢٠٠٦). رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١١.زايد، أ.، وعلام، ا. (٢٠٠٦). التغيير الاجتماعي (الطبعة الثانية). القاهرة: مكتبة الأنجلو.
١٢.الشربيني. (٢٠١٥). دور الأزواج نحو تحمل المسؤوليات الأسرية كما تدركه الزوجات وعلاقته بالرضا عن الحياة. مجلة الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، ٢٥(٤)، ١٥٣–١٨٨.
١٣.طلعت إبراهيم لطفي. (١٩٩٤). بيتر بلاو ومدى إسهامه في تطور نظرية التبادل الاجتماعي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ١٢(٤٦).
١٤.عايش، ص. (٢٠٢١). التضحية الأسرية: مقاربة نظرية. مجلة التمكين الاجتماعي، ٣(١)، ١٤٨–١٥٩.
١٥.عبد الحميد المبقع، ف. (٢٠٢٢). الأمان العاطفي في العلاقات الزوجية كمؤشر للصحة النفسية: دراسة ميدانية تحليلية. الأردن: دار الرواية.
١٦.عبد الكريم الحدادي، خ.، و وادي، خ. (٢٠٢٣). التواصل الوجداني في العلاقات الزوجية: دراسة حول أثره على مستوى السعادة الزوجية. المركز الديمقراطي العربي، ١١(٢٢)، المجلد ٦.
١٧.عبد اللطيف & سهير صفوت عبد الجيد. (٢٠٢٠). الخِلَافَاتُ الزَّوْجِيَّةُ مِنْ مَنْظُورِ نَظَرِيَّةِ التَّبَادُلِ الِاجْتِمَاعِيِّ لِبِيتَر بلاو (دِرَاسَةٌ مَيْدَانِيَّةٌ عَلَى المُتَزَوِّجِينَ بِمُحَافَظَةِ القَاهِرَةِ). مجلة البحث العلمي في الآداب، ٢١(٦)، ١٦٥–٢٠٠.
١٨.علة، ع.، بن طاهر، & التيجاني. (٢٠١٦). الإشباع العاطفي بين الزوجين والرضا عن الحياة لدى أساتذة التعليم العالي: دراسة ميدانية في الإرشاد الأسري. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٨(٢٦)، ١٢٤–١٤٤.
١٩.علوي، إ. ع. (٢٠١٧). الشراكة المالية بين الزوجين وانعكاسها على الاستقرار الأسري: دراسة وصفية على عينة من الأزواج والزوجات العاملين بقطاع التعليم العام بمحافظة جدة. مصر: جمعية الثقافة من أجل التنمية، ١٩٥–٢٧٠.
٢٠.عيد، م. ع.، و توفيق، أ. ن. (٢٠١٨). الدعم الأسري وتمكين المرأة وعلاقته بأسلوب اتخاذ القرارات الأسرية لدى العاملات. مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، ٤(١٧ – إدارة منزل، الجزء الأول)، ١٤١–٢٣٢.

٢١.كمال، و بوتكة. (٢٠١٤). الثقة عند نيكلاس لومان. دفاتر علم الاجتماع، ٢(٢)، ٥٢–٦٣.

٢٢.ناجي، م.، و الكردي، أ. (٢٠٢٢). الوعي بإدارة الأولويات وعلاقته بالمرونة النفسية للطالبات المتزوجات. مجلة بحوث التربية النوعية، ٢٠٢٢(٦٦)، ١٩٣٧–١٩٧٢.

المراجع الأجنبية

1. 1.Ahmad, R., Nawaz, M. R., Ishaq, M. I., Khan, M., & Ashraf, H. A. (2023). Social Eexchange Ttheory: Systematic Review and Ffuture Directions. *Frontiers in Psychology*, *13*, 1015921.
2. Andréasson, F., Mattsson, T., & Hanson, E. (2023). 'The Balance in our Relationship has Changed': Everyday Family Living, Couple hood and Digital Spaces in Informal Spousal Care. Journal of Family Studies, 29(2), 719-737.
3. Cheng, A. W., & Lai, C. Y. (2023). Parental Stress in Families of Children with Special Educational Needs: A Systematic Review. Frontiers in Psychiatry, 14, 1198302.
4. Cook, K. S., Cheshire, C., Rice, E. R., & Nakagawa, S. (2013). Social Exchange Theory (pp. 61-88). Springer Netherlands.
5. Copur, Z., & Eker, I. (2014). The Relationship between Financial Issues and Marital Relationship. International Journal of Arts & Sciences, 7(5), 683.
6. Dainton, M., & Zelley, E. D. (2006). Social Exchange Theories: Interdependence and Equity. Engaging Theories in Family Communication: Multiple Perspectives, 243-259.
7. Daneshpour, M. (2024). Couples Therapy and the Challenges of Building Trust, Fairness, and Justice. Family Process.
8. Gordon, A. M., & Diamond, E. (2023). Feeling Understood and Appreciated in Relationships: Where do these Perceptions Come From and Why do They Matter? Current Opinion in Psychology, 101687.
9. Homans George, C. (1958). Social Behavior As Exchange. The American Journal Of Sociology, 59-606.

10. Hsieh, A. L., Hughes, C. C., & Schult, W. E. (2019). Social Exchange Theory. Encyclopedia of Couple and Family Therapy, 2698-2704.
11. Impett, E. A., Gable, S. L., & Peplau, L. A. (2005). Giving Up and Giving In: The Costs and Benefits of Daily Sacrifice in Intimate Relationships. Journal of Personality and Social Psychology, 89(3), 327.
12. Islami, H. (2017). Resolving Marital Conflicts. Seenu Review, 12(1), 69-80.
13. Mann, M., & Cook, K. S. (2021). Trust in Social Relations. Annual Review of Sociology, 47(1), 239-259.
14. McKnight, D. H., & Chevrony, N. L. (2000). What Is Trust? A Conceptual Analysis and an Interdisciplinary model.
15. NYARKS, A., & HOPE, M. M. (2022). Impact of Effective Communication in a Marriage. International Journal of Research in Education, Sciences and Technology, 4(2), 33-40.
16. Robbins, B. G. (2016). What is trust? A multidisciplinary review, critique, and synthesis. Sociology compass, 10(10), 972-986.
17. Rosta-Filep, O., Salley, V., Charbonneau, N., & Martos, T. (2023). Cooperation and Conflict in Romantic Partners' Personal Projects: The Role of Life Domains. Current Psychology, 42(20), 16854-16867.
18. Wilson, R. K., & Eckel, C. C. (2011). Trust and Social Exchange. Cambridge Handbook of Experimental Political Science, 243-57.
19. Yakymchuk, I. P., Olkhovetskyi, S. M., Rashkovska, I. V., Bevz, H. M., & Martseniuk, M. O. (2021). Experiencing and Overcoming Financial Stress in Married Couples: A study in COVID 19 Pandemic Era.